# الآثار الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية على النساء المعيلات

"دراسة ميدانية بمدينة طنطا بالغربية"

**د. عفاف على عطية عامر** (*)

**مستخلص:**

تستهدف الدراسة التعرف على المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية كعمل حر تمارسه النساء المعيلات، بالكشف عن العوامل التي تدفعهن إلى تأسيس مشروعاتهن، وآثارها الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية عليهن، وأخيرًا الصعوبات التي تواجههن أثناء ممارسة مشروعاتهن.

وطُبقت **أداة "المقابلة المتعمقة" على** عينة "**غير عشوائية عمدية**" من المعيلات صاحبات هذه المشروعات، وانطلقت من نظرية الفعل الاجتماعي "لتالكوت بارسونز Talcott Parsons ". وأوضحت أن العوامل انعكست في **العوامل الشخصية** في المقدمة كالرغبة في إثبات الذات، ثم **العوامل الاجتماعية** متمثلة في رأس المال الاجتماعي، ثم **ملاءمة سمات المشروع للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجسمية للمعيلات**، وأخيرًا: **العوامل الاقتصادية كالرغبة في ارتفاع مستوى الدخل.** وتمثلت **آثاره الإيجابية الاجتماعية** في **تحقيق التماسك الأسري، وإحراز المكانة الاجتماعية** المكتسبة التي ينسبها لهن المشترون لمهارتهن الفنية في صنع منتجاتهنَّ، **وتحقيق الشهرة، وتحويل علاقة التبادل** مع بعض المشترين **إلى علاقة صداقة ومعارف، وآثاره الاقتصادية** في **ارتفاع الدخل الشهري** للأسرة **وارتفاع قيمة العمل الحر**، وتمثلت أبرز الصعوبات في **الصعوبات الاجتماعية** كالسلوكيات السلبية **للتجار وعدم التزامهم بمعايير التبادل، عدم التزام** المشترين المحتملين ومندوب الشحن والعمالة اليومية والمبحوثات صاحبات المشروعات **بتوقعات دورهم**، ثم **الصعوبات الاقتصادية** وتمثلت في **ارتفاع أسعار** المواد الخام مما يترتب عليه ارتفاع سعر المنتج وانخفاض نسبة البيع، **وصعوبات التجارة الاجتماعية** كأداة لبيع المنتجات، **والمنافسة.**

**الكلمات المفتاحية:**

المشروعات الصناعية متناهية الصغر، العمل الحر، القطاع غير الرسمي، النساء المعيلات.

---

(*) مدرس علم الاجتماع كلية الاداب جامعة طنطا.

# Informal Micro-Industrial Enterprises Positive Social and Economic Effects on Female Breadwinners

## "Field Study in Tanta City, Gharbeya"

**Abstract:** The Study Aimed to Address Informal Micro-Industrial Enterprises as Female Breadwinners' Self-employment, by Revealing Factors Lead them to Establish their Enterprises and their Positive Social and Economic Effects on them, and Presenting Difficulties Faced while Practicing their Enterprises.

The "In-Depth Interview" Tool Applied to Non-random, Intentional, Female Breadwinners Sample Own Enterprises. The Study Started from "Talcott Parsons's Theory of Social Action".Personal Factors Appeared in the fore; Like Desire to Self-Proof, Social Factors, Represented in Social Bonds Resources, then Compatibility of Enterprise's Features with Social, Economic, and Physical Characteristics of Female Breadwinners, and Finally Economic Factors; Like Desire for Higher Income. Achieving Family Cohesion, Acquired Social Status that Buyers Attribute to them Due to their Technical Skills in Making their Products, Achieving Fame, and Transforming Exchange Relationship with some Buyers into Friendship Relationship and Acquaintances Appeared as Positive Social Effects of Enterprises. Economic Effects were Evident in Family's Monthly Income Increase and Self-Employment Value Increase. The most Prominent Difficulties were Social Difficulties; Like Traders' Negative Behaviors, Failure of Merchants, Potential Buyers, Shipping Representatives, daily Workers, and Female Enterprise Owners to Adhere to their Role Expectations; then Economic Difficulties; Like Raw-Materials High Prices; Consequently, Product Price Increase and Sale Rate Decrease, and Social Commerce Difficulties as Tool for Selling Products, and Competition.

**Keywords:** Micro-Industrial Enterprises, Self-Employment, Informal Sector, Female Breadwinners.

## المقدمة:

تلعب المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية دورًا حيويًا في سوق العمل، حيث تمتص نسبة كبيرة من قوة العمل النسائية، وخاصة المعيلات لإمكان ممارستها في المنزل، وبذلك تتناسب مع الثقافة التقليدية التي تفضل في حالة اتجاه المرأة إلى العمل الحر أن تتجه إلى الأعمال المنزلية البسيطة التي تتلاءم مع طبيعتها، وحتى تستطيع أن ترعى أبناءها أثناء ممارسة المشروع، بالإضافة إلى انخفاض رأس المال المستثمر لتأسيس المشروع بما يتلاءم مع ما تدخره النساء وخاصة المعيلات، واحتياجها أحيانًا لمهارات فنية متوسطة، وعدم احتياجها لمستوى تعليمي وتخصص محددين، ما يجعلها قادرة على استيعاب نسبة مرتفعة من الأيدي العاملة النسائية، وقد أشارت الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة من٢٠١٧م/٢٠١٨م استوعبت المنشآت الصناعية غير الرسمية في مصر البالغ عددها (٢٨٠,٦٢٣) منشأة (٣٢,٤٧٠) عاملة موزعين على جميع الشرائح التعليمية ( ٥,١٠٨ أمية، ٥,٧٧٢ تقرأ وتكتب، ٦,٣٢٣ أقل من المتوسط، ١٣,٣٤٦ متوسط، ٨١١ فوق المتوسط، ١,١١١ جامعيًا فأعلى)(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٢٠م أ: ٩٧). وعن محافظة الغربية فقد احتلت المركز الثامن في عدد منشآتها الصناعية غير الرسمية (١٢٣,٤٣٢ منشآة ) بنسبة (٦,٢%) من إجمالي عدد المنشآت غير الرسمية بمصر(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠أ: ٢٩٣)، كما أشارت الإحصائيات إلى أن المنشآت الصناعية متناهية الصغر التي تُعد جزءًا من القطاع غير الرسمي البالغ عددها خلال الفترة من٢٠١٧/ ٢٠١٨م (٤٥٤,٤٠٤) منشآة استوعبت (٥٧,٩٦٤) عاملة موزعات على جميع الشرائح التعليمية (٨,٧٨٣ أمية، ١٠,٠٢٤ تقرأ وتكتب، ١١,٥١٧ أقل من المتوسط، ٢٣,٣٦٢ متوسط ، ١,٧٧٩ فوق المتوسط، ٢,٤٩٩ جامعيًا فأعلى)،(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٢٠ب: ١٠٠) الأمر الذي يعكس قدرتها على امتصاص الأيدي العاملة النسائية، مما يُسهم في تخفيف الضغط على القطاع الحكومي، وخاصة في ظل ارتفاع عدد المتعطلات بالجمهورية البالغ عام٢٠٢١م (٨١١) ألفًا متعطلة من إجمالي عدد المتعطلين البالغ (٢,١٧٠) مليون عاطلا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر ٢٠٢٢م: ٦).

ومن ثم يتضح من هذه الإحصائيات أن المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية أتاحت الفرصة للنساء لتأسيسها؛ لسهولة تأسيسها؛ فهى تتناسب مع جميع مستوياتهن

التعليمية، والزواجية؛ لممارستها بالمنزل، والاقتصادية؛ لانخفاض رأس المال المطلوب لتأسيسها، ونظرًا لما يعود عليهن من مميزات، غير أن ذلك لا ينفي وجود معوقات تواجه المرأة في هذا القطاع تترك تأثيرها على استمرار المشروع وانسحابهن من سوق العمل، **ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الراهنة** التي تُركِّز على المعيلة التي أسست مشروعًا صناعيًا متناهي الصغر غير رسمي، بالكشف عن العوامل التي دفعتها لذلك وآثاره الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية والصعوبات التي واجهتها أثناء ممارسته.

## أولاً- مشكلة الدراسة وأهميتها:

تحتل المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية اهتمامًا كبيرًا على المستويين المحلي والعالمي لقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وإذا تطرقنا إلى المستوى المحلي فقد أشارت الإحصائيات إلى أن خلال الفترة من ٢٠١٨/٢٠١٧م استوعبت المنشآت الصناعية غير الرسمية في مصر(٦٧٣,٢٦٣) عاملًا (الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠أ: ٨١). واستوعبت المنشآت الصناعية متناهية الصغر التي تعد جزءًا من القطاع غير الرسمي(١,٢٦٥,٧٢١) عاملًا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠م ب: ٨٩). الأمر الذي يجعلها آلية تُسهم في تخفيف الضغط على القطاع الحكومي لتوفيرها فرص العمل للمتعطلين.

ونظرًا للأهمية التي تحتلها هذه المشروعات فقد برز الاهتمام المحلي بها ومن أبرز مظاهر هذا الاهتمام إصدار قانون رقم "١٥٢ لسنة ٢٠٢٠م" عن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الذي أقر العديد من الحوافز الجاذبة للمشروعات غير الرسمية لتوفيق أوضاعها ودمجها في القطاع الرسمي، منها الحوافز غير الضريبية كتخصيص أراضٍ بالمجان أو بمقابل مادي منخفض وردّ قيمة الاشتراك في المعارض، بالإضافة للحوافز الضريبية كالإعفاءات الضريبية المستحقة عن قيمة المبيعات لمدة عام وعن دخلها عن السنوات السابقة لحصولها على الترخيص المؤقت (رئاسة جمهورية مصر العربية، ٥أبريل ٢٠٢١م: ٤٦-٥٢).

ومن مظاهر الاهتمام أيضًا تعدد الهيئات الداعمة لهذه المشروعات "كجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" والجمعيات الأهلية التي تقدم العديد من الخدمات المالية وغير المالية الداعمة لها (عبد المنعم، طلحة، واسماعيل،٢٠١٩: ١٦٥).

ولا نستطيع أن نغفل الاهتمام الدولي بهذه المشروعات، ففي ١٢مايو ٢٠١٨م عقد "المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة" بمقر "الأمم المتحدة" منتدى حضره (٤٠٠) شخص من(٤٠) دولة من ممثلي الجهات الحكومية والأكاديمية ورواد الأعمال المهتمين بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لوضع مبادئ توجيهية لهذه المشروعات، لما تمثله كعامل لتنمية العالم وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م. كما خصصت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" في أبريل٢٠١٧م يوم٢٧ يونيو يومًا عالميًا للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمناقشة وضع هذه المشروعات عالميًا (المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، ٢٠١٨/ د.ت :١٠-١٢).

وعلى الجانب الآخر هناك العديد من الدراسات الاجتماعية التي أشارت إلى أهمية القطاع غير الرسمي ودوره في التنمية، فقدمت **(اعتماد علام)** دراسة عن العلاقات التبادلية بين منشآت القطاع غير الرسمي والمجتمع المحلي عام (٢٠٠٠م)، معتمدة على المنطلقات الأساسية لنظرية التبادل الاجتماعي، حيث انطلقت من رؤية أساسية تنظر إلى هذه المنشآت باعتبارها أنساقًا اجتماعية اقتصادية مفتوحة تحقق أهدافها وتحافظ على بقائها من خلال المنفعة المتبادلة بينها وبين المجتمع الحاضن لها، واعتمدت على طريقة دراسة الحالة لعدد (١٢) منشأة غير رسمية بمنطقتي "بولاق والمطرية بالقاهرة"، وعلى أداة المقابلة المتعمقة مع أصحاب هذه المنشآت وبعض العاملين بها. وأوضحت أن هناك تفاعلًا متبادلًا بينهما على أساس المنفعة المتبادلة، حيث تقدم المنشآت ما يحتاجه المجتمع المحلي من سلع وخدمات، وتُسهم في امتصاص العمالة، في الوقت ذاته يقدم أفراد المجتمع المحلي الدعم المادي لصاحب المنشأة في حالة تعرضه لأزمات مالية، وغير ذلك من مظاهر المنفعة المتبادلة (علام،٢٠٠٠م: ٥٨٤-٦١٢). كما أشارت **(اعتماد علام)** في دراسة أخرى لها عن القطاع غير الرسمي بمدينة القاهرة إلى قدرة منشآته على امتصاص العمالة، والتخفيف من مشكلة البطالة، وزيادة دخل بعض الأسر دون النظر إلى عامل السن أو الخبرة السابقة كشرط لمزاولة النشاط؛ نظرًا لما تتصف به العمليات الإنتاجية أو الخدمية من بساطة في الأداء وعدم حاجتها لخبرات متخصصة (علام،٢٠٠٤م: ١٠٢). وأكد هذه الأهمية **(حسن محمد)** في دراسته عن القطاع غير الرسمي عام (٢٠٠٠م)، على عينة من منشآته بمنطقتي "بولاق والمطرية" معتمدًا على أداة الاستبيان التي طبقت على أصحاب هذه المنشآت وشركائهم وأقدم العاملين معهم وبلغوا (١٤٢٠) مبحوثًا، وعلى دليل المقابلة المتعمقة مع عدد من المسئولين بأجهزة الدولة على الرقابة على هذا القطاع، حيث

أوضح أنه ليس وسيلة لتوفير فرص عمل للمتعطلين فحسب وإنما هو مصدر دخل أعلى من المرتب الذي يتسم بالضآلة والجمود للمشتغلين في القطاعات الرسمية، وبالتالي أصبح العمل في القطاع غير الرسمي هدفًا في حد ذاته (حسن، ٢٠٠٠م: ٦٤٣-٦٦٦). واتفق معهما على هذه الأهمية **(محمد ياسر الخواجه)** حيث أوضح في دراسته عن الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية المجتمع المصري الحضري- بالتطبيق على (٢٠) مفردة من أصحاب الأنشطة غير الرسمية "بمنطقة القرشي بمدينة طنطا بمحافظة الغربية"، باستخدام أداة المقابلة،- أن هذه الأنشطة جزء مهمٌ في منظومة الاقتصاد الحضري؛ حيث تُسهم في توفير أنواع مختلفة من السلع والخدمات الأساسية للسكان الحضريين بفئاتهم الاجتماعية المختلفة، وتوفير فرص عمل ومعدلات مناسبة من الدخل، وإكساب العاملين مهارات يدوية وخبرات مهنية عالية (الخواجه،٢٠١٠م: ١٩١-٢٣٥).

كما أشار العديد من العلماء إلى أهمية المشروعات متناهية الصغر التي تُعد جزءًا من القطاع غير الرسمي، فقد أشار **(أيوديلي جيجيد، أوسوتيمهين، أكينلابي، وأولاجيدي) Ayodele Jegede, Osotimehin, Akinlabi, and Olajide.** إلى أنه تم قبول المشروعات متناهية الصغر في جميع أنحاء العالم كأداة للنمو والتطوير الاقتصادي، فهى أداة حقيقية لتحقيق هدف الاقتصاد الكلي الوطني من حيث توفير فرص العمل ( Jegede, Osotimehin, Akinlabi, & Olajide,2012: 174-175). كما أوضح **(باباك زيا، حسين صادقي، مينا نجاد، ومهدي تاجبور) Babak Ziyae, Hossein Sadeghi, Mina Nejad, and Mehdi Tajpour** أن العمل الحر بصفة عامة أحد الاستراتيجيات الحيوية لخفض معدل البطالة والمشاكل المترتبة عليها وخلق استدامة الإيرادات وتمهيد الطريق لاستقلال المواطنين اقتصاديًا ( Ziyae, Sadeghi, Nejad, &Tajpour,2021: 597).

هذا من جانب ومن جانب ثانٍ، فقد برز الاهتمام المحلي بالمرأة وخاصة المعيلة وتمكينها اقتصادياً، ومن أبرز العلامات المميزة التي اعتمدتها مصر لتعزيز دورها الاقتصادي إنشاء وتعزيز الإدارات المعنية بالمرأة في "وزارة الشئون الاجتماعية كالإدارة العامة للأسرة المنتجة"، والتعاون مع هيئات دولية مختلفة (اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة) لتنمية المرأة الريفية وتدريبها على رفع مستوى دخلها، وإنشاء "وحدة المرأة والتنمية بالصندوق الاجتماعي للتنمية" عام ٢٠٠٠م، التي تهتم بدعم المشروعات التنموية وخاصة للأسر التي

تعولها المرأة بمفردها، وإنشاء "المجلس القومي للمرأة" عام ٢٠٠٠م(حجازي وعبد المقصود،٢٠٠٥م: ١٥-٢٣)، الذي يعطي اهتمامًا كبيرًا لشريحة العائلات لأسر، مع إعطائهن الأولوية في الحصول على القروض متناهية الصغر، وتدريبهن على إدارة المشروعات هادفًا إلى خروج المرأة الفقيرة من دائرة الفقر إلى الاندماج في عملية الإنتاج (حليم،٢٠١١م: ٢٠). وأشارت العديد من الدراسات الاجتماعية إلى هذا الدور كدراسة "**أحمد عبد الموجود**" بهدف التعرف على مدى نجاح جمعيات تنمية المجتمع في تنفيذ مشروع معاونة المرأة المعيلة المعد من "المجلس القومي للمرأة"، وأشار إلى دورها في دعم المشروعات وتمكين المرأة اقتصاديا بمنح القروض، والإسهام في إعداد دراسة الجدوى للمشروع وتنفيذه وشراء مستلزماته ومتابعته وحل مشكلاته وتدريب المستفيدات(عبد الموجود، ٢٠١٣م أ: ١-١٢٨).

وهناك العديد من الاستراتيجيات التي تستهدف تمكين المرأة، وأبرزها استراتيجية التنمية المستدامة "**رؤية مصر ٢٠٣٠م**" التي أعلنت مصر عن تبنيها لأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها "منظمة الأمم المتحدة" كأساس للتنمية حتى٢٠٣٠م، وتسعى الاستراتيجية إلى التأكيد على التزام "مصر" بحقوق المرأة ووضعها موضع التنفيذ وفقًا لما أقرته المواثيق الوطنية وعلى رأسها دستور ٢٠١٤م والاتفاقيات والمواثيق الدولية والاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية وخاصة الفقيرة والمعيلة والمسنة وذوات الهمم، من خلال عدة آليات أبرزها تمكين المرأة اقتصاديًا بتنمية قدراتها لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل؛ وذلك بعدة آليات أبرزها: رفع إنتاجية المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، فتح مجالات عمل جديدة، تشجيع مشروعات جديدة تملكها وتديرها المرأة، تدريب وبناء قدرات الإناث ونشر ريادة الأعمال بينهن(المجلس القومي للمرأة، مارس٢٠١٧م: ١٥-٣٤).

ومن جانب ثالث تفضل المرأة المعيلة عند خوضها مجال العمل الحر أن تتجه للعمل الحر غير الرسمي لسهولة تأسيسه، وفي هذا الصدد أشار(**مارك شينجونو**) Mark Chingono إلى أن القطاع غير الرسمي هو أكثر القطاعات التي تهيمن عليها النساء عددًا؛ حيث يجدنه الوسيلة الفعالة لتمكينهن اقتصاديًا(Chingono, 2016: 630). واتفق معه (**ناجابا**) Nagappa. H حيث اعتبر العمل الحر فرصة عمل أكثر ربحية وفائدة للمرأة وخاصة عند خروجها أو عدم العثور على عمل بالقطاع الرسمي (Nagappa, June 2019: 612). واتفق معهما (**كونستانزي إيب وستيفي سيجيرت**) **Constanze Eib and Steffi Siegert** في إشارتهما إلى العمل الحر

كطريق للنساء لتمكينهن اقتصاديًا (Eib & Siegert, 2019: 1). كما أوضح **(شيخارا أبارايا) Shekhara Apparaya** أهمية العمل الحر غير الرسمي للنساء وللمجتمع، حيث أوضح أن العاملات لحسابهن الخاص يخلقن فرص عمل لأنفسهن وللآخرين ( Apparaya, May 2015: 326).

وانطلاقًا من هذه الأهمية والاهتمام بالمشروعات الصناعية المتناهية الصغر غير الرسمية من ناحية، وبتمكين المرأة اقتصاديًا بممارسة عمل حر وتفضيلها للعمل الحر غير الرسمي من ناحية أخرى، فستركز الدراسة الراهنة على هذه المشروعات التي تؤسسها المعيلات، بعرض العوامل التي دفعتهن إلى تأسيسهن للمشروع وآثاره الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية عليهن والصعوبات التي تواجههن أثناء ممارسته.

**ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في العبارة التالية: التأثيرات الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصناعية غير الرسمية متناهية الصغر على النساء المعيلات كعمل حر يمارسنه.**

وهنا يصير السؤال عن هذه المشروعات ضرورة ملحة لا ترفًا فكريًا لما تحمله الدراسة من أهمية نظرية وتطبيقية تتمثل فيما يلي:

**الأهمية النظرية للدراسة:**

- تحقيق التراكم البحثي في علم الاجتماع الصناعي، بتوضيح تأثير الصناعة في أفراد المجتمع، بالكشف عن آثار المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية على أحد فئات المجتمع، وهى فئة المرأة المعيلة التي تمارس هذا المشروع كعمل حر.
- إثراء المجال البحثي في علم الاجتماع الصناعي بنتائج اجتماعية مهمة عن العوامل التي تُسهم في تشجيع المعيلات على تأسيس مشروع صناعي كعمل حر لهن، والكشف عن حصاد هذه المشروعات عليهن بالكشف عن آثارها الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد الصعوبات التي تواجههن أثناء ممارسة مشروعاتهن، وهذا الجديد الذي تضيفه الدراسة الراهنة على الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وأغفلت هذه الجوانب مما شكل فجوة بحثية تهتم بها الدراسة الراهنة.

**الأهمية التطبيقية للدراسة:**

- تقدم الدراسة عدة توصيات كدليل إرشادي يساعد عدة أطراف (وسائل الإعلام، الهيئات التعليمية، المجتمع المدني، المؤسسات الحكومية الداعمة للمشروعات) على اتخاذها لزيادة مشاركة النساء وخاصة المعيلات والشباب عامة في تأسيس مشروع صناعي رسمي كعمل حر للاستفادة من مميزاته المتعددة، مما يُسهم في تمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا ويترك تأثيرًا إيجابيًا في المجتمع بخفض نسبة البطالة والتصدي لأخطارها المختلفة على المستويين الفردي والمجتمعي.
- يُعد توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية للمشروعات الصناعية متناهية الصغر التي تجنيها المعيلات المؤسسات لها، عاملًا محفزًا يشجع النساء والمعيلات خاصة والشباب عامة على ممارسة هذا المشروع كعمل حر.
- يُعد توضيح الصعوبات التي تواجه المعيلات أثناء ممارسة مشروعاتهن دليلا إرشادياً يساعد أصحاب المشروعات القائمة أو التي بصدد تأسيسها على محاولة تجنبها حتى تتحقق الفائدة المرجوة من هذه المشروعات.
- تقدم الدراسة تصورًا مقترحًا حول الآليات التي ينبغي أن تتخذها النساء وخاصة المعيلات لتزيد من فرصتها في تأسيس عمل حر؛ وذلك بتأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر، مما يُسهم في تمكينهن اقتصاديًّا واجتماعيًّا ويترك تأثيرًا إيجابيًّا على المجتمع.

**ثانيًا- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:**

حددت الدراسة الراهنة هدفًا رئيسًا لها تمثَّل في دراسة المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية كعمل حر للمعيلات، بالكشف عن العوامل التي تدفع المعيلات إلى تأسيس مشروعاتهن، والآثار الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشروعات على المعيلات، وأخيرًا عرض للصعوبات التي تواجههن أثناء ممارستها.

وانطلاقًا من هذا الهدف تمت صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسهم الإجابة عليها في الوصول إلى هذا الهدف، وتمثلت في:

أ- **التساؤل الأول:** ما العوامل التي تدفع المعيلات إلى تأسيس مشروع صناعي متناهي

الصغر غير الرسمي؟

**ب- التساؤل الثاني:** ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية للمشروعات الصناعية المتناهية الصغر غير الرسمية على المعيلات المؤسسات لهذه المشروعات؟

**ج- التساؤل الثالث:** ما الصعوبات التي تواجه المعيلات أثناء ممارسة مشروعاتهن الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية؟

**ثالثاً- مفهومات الدراسة:**

**تتحدد مفهومات الدراسة على النحو التالي:**

**أ- تعريف مفهوم (المشروعات الصناعية متناهية الصغر)**

**Micro - Industrial Enterprises:**

على الرغم من أن المشروعات الصناعية متناهية الصغر تحتل أهمية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، إلا أن ليس هناك تعريفًا محددًا، حيث تستخدم كل دولة تعريفًا يناسب ظروفها من حيث حجم النشاط الاقتصادي، ومعدل النمو الاقتصادي والهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (ولذلك فسيتم التركيز على تعريفات هذه المشروعات في المجتمع المصري)، والجدير بالذكر استخدام عدة معايير في تعريفات هذه المشروعات أهمها: حجم العمالة، حجم رأس المال المستثمر، نوعية التكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات السنوية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أغسطس ٢٠١٦م: ١٣-١٤).

ومن أحدث التعريفات تعريف "**القانون رقم١٥٢ لسنة٢٠٢٠م**"، وركز على معيارين هما: رأس المال المستثمر/المدفوع، وحجم المبيعات/الإيراد السنوي، حيث عرفها بأنها: "كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأس ماله المدفوع أو المستثمر بحسب الأحوال عن٥٠ ألف جنيه". [وأوضح أن المشروع حديث التأسيس هو الذي لم يمض على تأسيسه أو تسجيله أو مزاولة نشاطه عامان] (رئاسة جمهورية مصر العربية، ٥ أبريل ٢٠٢١م: ٨).

**وسيتم تبنى تعريف هذا القانون؛** لاعتماد الدراسة على المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية، وتعريف هذا القانون يطبق على هذه المشروعات، فقد اهتم بإجراءات

دمجها في القطاع الرسمي، كما يُعد من أحدث التعريفات، وسيتم تقديم تعريف إجرائي لهذه المشروعات بعد عرض تعريف القطاع غير الرسمي.

**ب- تعريف مفهوم (القطاع غير الرسمي) Informal Sector:**

صاغت "منظمة العمل الدولية" مفهوم القطاع غير الرسمي في عام١٩٧٢م لوصف نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة في الأجهزة الرسمية (Ebisi, June 2022: 109). وقد أوضحت أنه "يتكون من المؤسسات الصغيرة التي تضم عمالًا مأجورين، وتستخدم في الغالب العمالة العائلية والعاملين لحسابهم الخاص، وتنطوي على عمليات إنتاج على مستويات عالية نسبيًا من رأس المال العامل مقابل رأس المال الثابت، والذي بدوره يعكس مستوى منخفض نسبيًا من التكنولوجيا والمهارة"(Sansiya, 2013: 113).

ويُعرف بأنه: "القطاع الذي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة (الإنتاجية، والتجارية، والخدمية)، التي تزاول خارج القطاع الرسمي، بصورة دائمة أو شبه دائمة داخل حيز فيزيقي محدد، أو غير محدد، بهدف توليد دخل مادي للقائم بمزاولة هذا النشاط، سواء كان صاحب العمل نفسه أو بمساعدة أفراد آخرين" (علام وعبد الحميد، ٢٠٠١م: ٣٢).

**وينقسم القطاع غير الرسمي إلى فئتين:**

١- القطاع غير الرسمي القائم على الأسرة التقليدية: ويتسم بصغر الحجم، انخفاض رأس المال، انخفاض إنتاجية العمل، التكنولوجيا بسيطة وثابتة، وحدة الإنتاج منزلية، ينتج سلع استهلاكية فقط يتم بيعها بشكل رئيس للمستهلك ذي الدخل المنخفض.

٢- القطاع غير الرسمي الحديث: ويتسم بأنه أكبر حجمًا، وبكثافة رأس المال، وأكثر ديناميكية في التكنولوجيا، ينتج سلعًا استهلاكية ورأسمالية للمستهلكين ذوى الدخل المنخفض والمتوسط، وغالبًا ما تتنافس هذه السلع مع سلع القطاع الرسمي(Sharma, 2012: 30).

ويمكن حصر أهم خصائص القطاع غير الرسمي التي أوردها العديد من الباحثين فيما يلي:

١- عمل غير مسجل في الأجهزة الرسمية أو في سجلات الضرائب.

٢- يدل على الإنتاج الحرفي والعمل المنزلي.

٣- يضم الذين يعملون لحسابهم، والمشروعات التي يعمل فيها شخص واحد، أو عدد قليل من العمالة مدفوعة الأجر(**سكوت ومارشال** ،٢٠٠٩/٢٠١١م: ٣٢١)، ولكنها عمالة غير رسمية، أى لا تغطيها تشريعات العمل أو الحماية الاجتماعية ( Alam, 2012: 101). ويبلغ حجمها أقل من عشرة عمال (Ebisi, June 2022: 110).

٤- يعتمد على المدخرات الخاصة لأصحابه، أو العائلية، والاقتراض من الأصدقاء.

٥- يتسم أغلبه بصغر حجم المنشأة، وحجم رأس المال.

٦- يتسم بغياب تقسيم العمل والتخصص الدقيق(جلبي، ٢٠٠١م: ١٦).

**التعريف الإجرائي لمفهوم المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية:**

**بعد التعرض لتعريفات المفهومين السابقين يمكن تقديم تعريف إجرائي للمشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية على النحو التالي:** (المشروعات الصناعية غير المسجلة في الأجهزة الرسمية، تنتمي أغلبها إلى الحرف اليدوية كصناعة الحلى، الكروشيه، التطريز، المنتجات الجلدية، المأكولات والملابس، يمارسها النساء المعيلات داخل وحداتهن المعيشية بمفردهن أو بمساعدة أفراد أسرتهن أو بمساعدة مجموعة صغيرة من العمالة مدفوعة الأجر غير الرسمية، تكلفتها الاستثمارية المطلوبة لبدء النشاط منخفضة، حيث تبلغ أقل من ٥٠ ألف جنيه، وحجم مبيعاتها أو إيرادها السنوي بعد مزاولة نشاطها بعامين أقل من مليون جنيه."

**ج- تعريف مفهوم (النساء المعيلات) Female Breadwinners:**

عرف **(ديبا نارايان، راج باتيل، كاى شافت، آن راديماخر، وسارة كوخ شولت) Deepa Narayan, Raj Patel, Kai Schafft, Anne Rademacher, and Koch-Schulte** المرأة المعيلة بأنها "المرأة التي ترأس الأسرة لعدة أسباب؛ هجرة الزوج لفترة قصيرة أو طويلة ويترك إدارة الأمور الأسرية للزوجة، وعدم الإسهام المالية للزوج في الأسرة، والطلاق"( Narayan, Patel, Schafft, Rademacher, &Koch-Schulte, 2000: 202).

ويتضح من التعريف السابق إشارته إلى ثلاثة أسباب للإعالة، وعدم تعرضه لمختلف الأسباب الأخرى وهذا ما راعاه **(فينا جاندوترا وثاكور جاه) Veena Gandotra and Thakur Jah** في عرضهما لتعريف المرأة المعيلة بأنها "المرأة التي ترأس الأسرة؛ بسبب الطلاق، والترمل، وهجر الزوج، وفقدان الزوج لوظيفته الاقتصادية في الأسرة؛ نتيجة للبطالة، وإصابة الزوج بالعجز

والمرض الشديد"(Gandotra & Jah, 2003: 315).

وقد صنف **(روبرت دراجو، ديفيد بلاك، ومارك ووتن) Robert Drago, David Black, and Mark Wooden** أسر المعيلات إلى ثلاثة أنواع وفقًا لفترة الإعالة كالتالي:

**أ- أسر المعيلة بشكل مؤقت Temporary Female Breadwinner Families:** تظهر بالصدفة حيث تتولى الزوجة سد احتياجات الأسرة لحصولها على دخل أعلى من الزوج في وقت ما وليس دائمًا، أو عندما يكون عاطلًا عن العمل أو يتلقى دخلًا منخفضًا لفترة وجيزة.

**ب- أسر المعيلة Female Breadwinner Families:** نتيجة لبطالة الزوج لمدة طويلة الأمد أو انخفاض دخله بشكل مستمر، وتعتمد الأسرة على دخل الزوجة وتحملها اليد العليا فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية في الأسرة.

**ج- أسرة المعيلة بشكل دائمPersistent Female Breadwinners Family:** وتكون مدفوعة بأيديولوجية المساواة بين الجنسين(Drago, Black, & Wooden, 2005: 345–346).

**ويمكن تصنيف المعيلات وفقًا لمستوى الإعالة إلى نوعين:**

**أ- المرأة المسئولة عن الأسرة بالكامل:** وهن السيدات اللآتي يتولين مهمة الإنفاق الكامل على أسرهن كالأرامل، والمطلقات، والمهجورات، واللاتي لم يتزوجن بعد ولكنهن مسئولات عن أخوة أو الوالدين، وزوجات الأزواج المرضى والمعاقين والمجندين والمسجونين.

**ب- المرأة المسئولة عن الأسر جزئيًا:** كالمتزوجة والتي تساعد أسرتها الأصلية في نفقاتها سواء بصورة مستمرة أو متقطعة، والفتاة غير المتزوجة التي تعمل لإشباع احتياجاتها والإسهام بجزء من دخلها في نفقات الأسرة، وتعد من المسئولات عن الأسرة ولو بشكل جزئي(حجازي وعبد المقصود، ٢٠٠٥م: ١٢٥-١٢٦).

**التعريف الإجرائي لمفهوم المرأة المعيلة:**

يمكن تقديم تعريفٍ إجرائيٍّ لمفهوم المرأة المعيلة بأنها: "المرأة التي تتولى الإتفاق الكامل على أسرتها كالأرامل، أو المطلقات، أو المهجورات، أو زوجات الأزواج المرضى أو المعاقين أو المجندين أو المسجونين، والتي لم تتزوج ولكنها مسئولة عن أخوة أو الوالدين وتعمل لإشباع احتياجاتها والإسهام بكل أو بجزء من دخلها في نفقات الأسرة؛ وذلك بتأسيسها لمشروع صناعي

متناهي الصغر غير رسمي يدر دخلًا يُسهم في الإنفاق على أسرتها."

**رابعًا- الدراسات السابقة:**

في إطار ما تم الاطلاع عليه وجد ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الراهنة، مما شكَّل فجوة بحثية تهتم بها الدراسة. وسنعرض لبعض الدراسات الاجتماعية التي روعى في اختيارها أن تكون متعلقة بموضوع الدراسة لاستعراض أوجه الاختلاف والجديد الذي سيتم تقديمه:

- **دراسة "إجلال اسماعيل حلمي"، بعنوان: "إعادة الهيكلة الرأسمالية تمكين أم تهميش للمرأة المصرية" "بالقاهرة" عام (٢٠٠٣م):** استهدفت الكشف عن أثر سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية على معدلات عمالة المرأة من خلال تحليل الإحصاءات الرسمية للفترة من (١٩٨٦م-١٩٩٦م)، ودور "الصندوق الاجتماعي للتنمية" في تمكين المرأة من خلال عملية الاقتراض لإقامة مشروع صغير رسمي بالاعتماد على طريقة دراسة الحالة طبقت على (١٥) مفردة من المقترضات، وأوضحت أن تهميش أو تمكين المرأة بسبب إعادة الهيكلة الرأسمالية لا تجيب عنها الإحصاءات الرسمية، وأوضحت إسهام الصندوق في التمكين الاقتصادي للمقترضات بمساهمتهن في دخل الأسرة، وتمكينها اجتماعياً وانعكس بإدارة موارد الأسرة والمشاركة في قراراتها، وتمكينها سياسيًا بوعيها بحقوقها القانونية والسياسية، والمشاركة في الانتخابات، وأبرز المعوقات صعوبة التعامل مع الجهات الرسمية، عدم الإلمام بالإجراءات الحكومية للمشروعات الصغيرة وبأساليب الإعلان عن المشروع والتسويق له، اختفاء القدرة على الإدارة المنزلية السليمة إلى جانب العمل.
- **دراسة "نادية حليم، محاسن عمر، أميمة أبو الخير، منال عمران، وأحمد حسين"، بعنوان "أوضاع عمل المرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي" في محافظة "القاهرة" عام (٢٠١١م):** هدفت إلى تحديد معالم عمل المرأة في القطاعين، اختيرت في البداية عينة طبقية من أسر تنتمي إلى مستويات اقتصادية مختلفة، ثم سحبت منها عينة عشوائية منتظمة من العاملات قدرت بـ (١٥٠٠) مفردة بالقطاعين، وتوصلت إلى ارتفاع نسبة الأميات بين العاملات بالقطاع غير الرسمي، وارتفاع نسبة المتزوجات وذوات الأجور المنخفضة بالقطاعين، وتمتعت العاملات بالعمل الرسمي بنسبة عالية من الرضا لمناسبته لطبيعة المرأة ولإتقانه للتخصص، وكذلك العمل غير الرسمي لعدم امتلاك مهارات عمل أخرى للالتحاق بعمل بديل، وتمثلت أبرز أسباب عدم رضا بعضهن عن العمل الرسمي في بُعد المسكن عن مقر العمل، وأبرز أسباب

عدم الرضا عن العمل غير الرسمي في عدم مناسبة مواعيده للعاملات، وأبرز مبررات العمل بالقطاعين المبررات الاقتصادية للإسهام في دخل الأسرة، ثم الاجتماعية والمهنية لتوسيع مدارات التفاعل الاجتماعي واكتساب خبرات مهنية، وأوضحت تقدير العاملات لذواتهن في القطاع الرسمي للاقتناع بقدرة المرأة على تولي المناصب القيادية، وانعكست أبرز أسباب تقدير بعضهن المنخفض لذواتهن في عدم قدرة المرأة على العمل بنفس كفاءة الزوج فالمرأة مسئوليتها الرئيسة رعاية الأسرة.

- **دراسة "أحمد عبد الموجود"، بعنوان "مشروع معاونة المرأة المعيلة "بمصر" عام(٢٠١١م):** استهدفت الكشف عن مدى نجاح جمعيات تنمية المجتمع في تنفيذ هذا المشروع المدعم من "المجلس القومي للمرأة"، وآثاره على المستفيدات، طبقت أداة المقابلة مع القائمين على تنفيذه ب(١٨) جمعية ب(١٥) محافظة بمصر، ومع (٤٠٧) مستفيدات، وأوضحت ملاءمة نوعية المشروعات المختارة (الحيوانية، التجارية، الصناعية البسيطة) لظروف المستفيدات الأسرية ولطبيعة المجتمع المحلي، وأبرز آثاره: زيادة الدخل، واستمرار الأبناء في التعليم، وتحسين وضعهن في محيطهن الاجتماعي كتحسين العلاقة بالجيران وبأفراد الأسرة والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية(عبد الموجود،٢٠١٣م أ ؛عبد الموجود٢٠١٣م ب).

-**دراسة (مينو جويال وجاى باركاش)** Meenu Goyal and Jai Parkash، **بعنوان "ريادة الأعمال النسائية في الهند "المشاكل والآفاق" عام(٢٠١١مم):** استهدفت الكشف عن أسباب ريادة الأعمال النسائية، والمعوقات التي عاقتهن ليصبحن رائدات أعمال، ومعوقات التوسع في مشروعهن، اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الثانوية من التقارير المنشورة: "Rbi، Nabard"، ومسوحات التعداد السكاني، وجاءت أبرز الأسباب في امتلاك القدرة على التكيف في مجال الأعمال التجارية، وتأثير وسائل الإعلام في الدراية بحقوق المرأة، والطلاق والبطالة، والرغبة في تحقيق ذاتهن، وترك العمل بالقطاع الخاص. وتمثلت أبرز معوقات دخولهن مجال العمل الريادي في النظام الاجتماعي الأبوي العائق لدخول المرأة مجال العمل، النظرة المجتمعية للمرأة باعتبارها كائن ضعيف، وانخفاض مستواهن الاقتصادي والتعليمي، والالتزامات الأسرية، وغياب الدعم الأسري، وتمثَّلت أبرز معوقات التوسع في ارتفاع تكلفة الإنتاج لبعض العمليات التجارية، وصعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة والأسواق، وانخفاض الدراية بالمساعدات المالية (القروض) التي تُتيحها المؤسسات الداعمة للمشروعات، والالتزامات الأسرية، ونقص الخبرة الإدارية.

- **دراسة (إبيسا ديريبي)** Ebisa Deribie، **بعنوان "المرأة في القطاع غير الرسمي" في منطقة ووراداس في جوما ووريدا بأثيوبيا""عام(٢٠١٢م):** استهدفت الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملات لحسابهن الخاص أو بأجر بالقطاع غير الرسمي، ودوافع عملهن ومشكلاته، واعتمدت على أداتي الاستبيان والمقابلة على عينة مقصودة بلغت (١٥٠) مفردة من العاملات بالقطاع غير الرسمي، وأوضحت أن معظمهن مطلقات ثم المتزوجات معظمهن أميات مما يعيق التوسع في مشروعهن، يقطن بمساكن عشوائية تفتقر للمرافق والخدمات الأساسية، أهم دوافع عملهن في عدم العثور على عمل رسمي، انخفاض رأس المال المطلوب لتأسيس مشروع غير رسمي، وتمثلت أهم مشكلات العاملات لحسابهن الخاص في انخفاض الدخل والمهارة مما يعيق التوسع في المشروع، وأهم مشكلات العاملات بأجر انخفاض الأجر والالتحاق بعمل غير مستقر وبدون تأمين اجتماعي.

-**دراسة "جمال حماد"، بعنوان: "واقع التمكين الاقتصادي في القطاع غير الرسمي "دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف بقريتى البتانون وسلكا" بمحافظة "المنوفية" عام(٢٠١٥م):** استهدفت رصد الأوضاع الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع العمل الخاص أو الحر في الأنشطة التجارية والصناعية البسيطة والأعمال الخدمية (كخادمات) على عينة قدرها (٥٠) مفردة من المعيلات العاملات بالقطاع غير الرسمي، باستخدام أداتي الملاحظة والمقابلة وطريقة دراسة الحالة، واعتمدت على نظرية الفعل الاجتماعي. وأوضحت تدني دخلهن ومساهمتهن بدخلهن كليًا في نفقات الأسرة، والسكن بمساكن إيجار، وتمثلت أبرز مشكلات العمل في انخفاض الدخل، وعدم استقراره، وافتقاد الخدمات لافتقاد العمل للحماية القانونية. وتمثلت أبرز آليات التمكين الاقتصادي المقترحة في ضرورة توفير الحكومة برامج تدريبية لرفع مهارتهن العملية، وتوفير معاشات أو فرص عمل تضمن دخلًا ثابتًا.

- **دراسة (فاراوه مرشد ومحمد حق)**Farawa Morshed and Mohammed Haque ، **بعنوان "تأثير ريادة الأعمال النسائية على تمكين المرأة في بنجلاديش" عام(٢٠١٥م):** استهدفت الكشف عن مظاهر هذا التأثير، واستخدمت أداة الاستبيان متضمنة مقياس "ليكرت" وطبقت عن طريق المقابلة الشخصية على عينتى "كرة الثلج" من رائدات الأعمال

النسائية (٤٠) مفردة وغير العاملات (٤٠) مفردة، وأوضحت تمتع رائدات الأعمال بمستوى أعلى من القدرة على الحراك الاجتماعي والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والمشاركة في صنع القرارات الأسرية والمعرفة بحقوق المرأة مقارنة بغير العاملات.

- **دراسة (بامبانج سويبياكتو وأرمانسياه)** Bambang Soebyakto and Armansyah ، **بعنوان "النساء المهاجرات العاملات في القطاعات غير الرسمية" في "قرية كوتو باتو باليمبانج" عام(٢٠١٦م):** سعت إلى الكشف عن عوامل عمل المهاجرات بالقطاع غير الرسمي. اعتمدت على أداة استبيان طبقت على عينة عشوائية طبقية بلغت (٤٦) مفردة من المهاجرات للقرية العاملات بالقطاع غير الرسمي كالتجارة والأعمال الخدمية (كخادمات)، وكذلك أداة المقابلة مع الأخباريين من قيادة القرية، ومن يعمل كمرافق استشاري للمهاجرات، وتمثلت أبرز العوامل في الرغبة في الإسهام في دخل الأسرة، ومرونة وقت العمل، وعدم أهمية وجود مستوى تعليمي محدد للعمل، والقدرة على أداء دورهن الأسري لسهولة العمل، ورأس مال المشروع (التجاري كبائعات) صغير نسبيًا، والدعم الأسري وخاصة من الزوج لتأسيس المشروع، وعدم عمل الزوج، وعدم احتياج العمل لمهارات خاصة.
- **دراسة "شريف عوض"، بعنوان: "عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وأثره في تنمية اقتصاديات الأسرة الفقيرة "دراسة ميدانية بمنطقة المنيرة بمحافظة الجيزة" عام(٢٠١٧م):** استهدفت الكشف عن أثر عمل المرأة في القطاع غير الرسمي في تنمية اقتصاديات الأسرة الفقيرة، اعتمدت على عينة عمدية (١٥٠) مفردة من العاملات في الاقتصاد غير الرسمي (كالخادمات، البائعات)، واعتمدت على المدخل النسوي والمدخل البنائي كموجهات للدراسة، وأوضحت إسهام العمل غير الرسمي في التخفيف من حدة فقر الأسرة بما يقدمه من إسهام اقتصادي ينعكس على إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة. ومن أهم المشكلات التي تواجهها عجز صاحب العمل عن توفير الأجور مما يؤثر سلبًا في اقتصاد الأسرة.
- **دراسة "نبال الجوراني"، بعنوان: "عمل المرأة في القطاع غير الرسمي في مدينة وريف "اللاذقية بسوريا" عام(٢٠١٧م):** سعت إلى التعرف على أوضاع وأسباب وآثار عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي، واستخدمت أداة المقابلة مع (٢٠) مفردة من العاملات بالقطاع غير الرسمي، وأوضحت تنوع مؤهلاتهن التعليمية وأغلبهن حاصلات على مؤهل جامعي، ومتزوجات، ينتمين إلى طبقات دنيا، وتمثَّلت أبرز أوضاع العمل في طول ساعاته مما ينعكس على صراع الأدوار الملقاة على عاتقهن، وانخفاض عائده، وأبرز أسبابه: إعالة

الأسرة وارتفاع تكاليف المعيشة، وأبرز آثاره: الاستقلال الاقتصادي للمرأة، والإسهام في نفقات الأسرة، وتوطيد مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة، ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية وتكوين علاقات اجتماعية والحصول على رأس مال يُسهم في تأسيس مشروع صغير.

- **دراسة"مها أبو رية"، بعنوان:"الأبعاد السوسيوثقافية لريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة" "بالإمارات"عام(٢٠١٨م):** هدفت إلى التعرف على أسباب وآثار العمل الريادي للنساء، واعتمدت على أداة استبيان إلكتروني أرسلت إلى رائدات الأعمال العضوات في مجلس سيدات أعمال "عجمان بالإمارات" وبلغن (٣٢٤) مفردة، كما اعتمدت على نموذج "جيرت هوفستيد" ومدخل التنمية البشرية المستدامة، وأوضحت أن أبرز أسبابه إثبات الذات والاستقلال الشخصي، والحصول على الدخل، وشغل أوقات الفراغ. وأبرز آثاره التمكين الاقتصادي للمرأة، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات ومنح الاستقلالية وتحمل المسئولية وإدارة الأزمات.
- **دراسة "دينا حسن"، بعنوان: "المبادرات المجتمعية وتمكين المرأة لريادة الأعمال في المشروعات الصناعية الصغيرة "مبادرة الست المصرية نموذجًا "بالقاهرة" عام(٢٠١٩م):** استهدفت التعرف على دور المبادرات المجتمعية في خلق وتنمية ريادة الأعمال النسائية، ودوافع انضمامهن إليها، واستخدمت أداة المقابلة الفردية والجماعية مع (١٦) مفردة من رائدات الأعمال، واعتمدت على مدخل النوع الاجتماعي ونظريتي السمات الشخصية و"شومبيتر" في النمو الاقتصادي. وأوضحت أهميتها كآلية لتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا ومهنيًا بتنمية قدراتها المهارية والإبداعية واتخاذ قراراتها في العمل والإنتاج والتسويق. وتمثلت أبرز دوافعهن في الرغبة في العمل الريادي لشغل وقت الفراغ، وتكوين علاقات اجتماعية، والتخلص من ضغوط العمل الوظيفي وعدم استقراره، وحب الأعمال الفنية، وعدم القدرة على التوفيق بين مهام العمل الوظيفي والأدوار التقليدية للمرأة.
- **دراسة (باباك زيا وآخرين) Babak Ziyae et al.، بعنوان: "ريادة الأعمال النسائية للمعيلات" "بمدينة "طهران الكبرى بإيران"عام(٢٠٢٠م):** استهدفت الدراسة الكشف عن العوامل التي دفعت المعيلات إلى ريادة الأعمال، وطُبقت أداة المقابلة على عينة "كرة الثلج" بلغت (٢٤) مفردة من المعيلات رائدات الأعمال، وأوضحت أن أبرز الأسباب تمثلت في: رأس المال الاجتماعي المتمثل في الدعم الأسري لهن والدعم الحكومي كالمساعدات المادية، وتأثير وسائل

الإعلام المعززة لثقافة ريادة الأعمال النسائية، والقدرة على إقامة علاقات اجتماعية غير رسمية (مهارة الاتصال) الغنية بالعديد من الموارد، والدعم التشريعي لريادة الأعمال، وثقافة المجتمع المشجعة لريادة الأعمال، والخبرة والمهارة بمجال العمل وبتسويق المنتجات.

- **دراسة (لورين باري، توم تورنر، وميشيل أوسوليفان) Bari Lauren, Tom Turner, and Michelle O`Sullivan بعنوان "الفروق بين الجنسين في العمل في "إيرلندا" عام(٢٠٢٠م):** اعتمدت على تحليل نتائج استطلاع القوى العاملة الوطنية الإيرالندية لعامي٢٠١٧م، ٢٠١٩م، على (١٧٠٣) رجال و(٦٠٢) امرأة يعملون في القطاعات غير الزراعية كعمل حر، و(١٣٨٣٠) امرأة، و(١٣١٤٢) رجلًا من العاملين بأجر. وتوصلت إلى أن العاملات لحسابهن الخاص أكثر عددًا من الرجال؛ لمميزات العمل الحر من مرونة وقت العمل وخاصة في حالة المسئولية الأسرية، وللاستقلالية، والسيطرة على العمل ولساعات العمل المنخفضة؛ وذلك مقارنة بالذكور والإناث العاملين بأجر، العمل الحر بالمنزل أكثر ممارسة للرجال والنساء نظرًا لارتباطهم بالمسئوليات الأسرية، حيث تؤثر الحالة الزواجية في تفضيل ممارسة العمل الحر، فالمتزوجات والمطلقات والأرامل أكثر ممارسة له مقارنة بالرجال وكذلك لمن لديهن أطفال؛ للمسئوليات الأسرية.

## تعقيب على الدراسات السابقة:

**"أوجه التشابه والجديد الذي تقدمه الدراسة الراهنة والقضايا المستخلصة":**

*** أوجه التشابه:**

تم عرض الدراسات السابقة لوجود أوجه تشابه غير مباشرة مع الدراسة الراهنة، فقد عرضت لأسباب تأسيس رائدات الأعمال للمشروع الرسمي وهى دراسات (أبو رية، زيا وآخرين، جويال وباركاش) ولا شك أن ذلك يفيد الدراسة الراهنة في إعطاء خلفية عن أسباب تأسيس المشروع الرسمي، تلك الخلفية التي يُمكن الاستفادة منها في الدراسة الراهنة عند دراسة الأسباب التي شجعت المرأة المعيلة على تأسيس مشروع غير رسمي.

**أوجه الاختلاف "الجديد الذي تقدمه الدراسة الراهنة":**

- عدم طرح الدراسات السابقة لمحاور الدراسة الراهنة، فمعظم الدراسات السابقة قد ركزَّ موضوعها على أسباب ونتائج التحاق المرأة للعمل بأجر في القطاع غير الرسمي كدراسات

(حليم وآخرين، عوض، الجوراني، سوبياكتوه وأرمانسياه)، ولكن الدراسة الراهنة تركز على عوامل ونتائج تأسيس المرأة المعيلة لمشروع حر غير رسمي، ولاشك أن هناك اختلافًا واضحًا بين عوامل ونتائج العمل بأجر والعمل الحر.

- بعض الدراسات السابقة ركزت على رائدات الأعمال للمشروعات المختلفة نوعًا وحجمًا، كدراسات (حسن، أبو رية، ديريبي، زيا وآخرين، جويال وباركاش، مرشد وحق)، ولكن الدراسة الراهنة تركز على صاحبة المشروع الصناعي متناهي الصغر غير رسمي، ولاشك أن هناك اختلافًا بين رائدات الأعمال وصاحبة مشروع متناهي الصغر غير رسمي.

**القضايا المستخلصة:**

- تختلف مبررات التحاق النساء للعمل وفقًا لنوعية القطاع (رسمي أم غير رسمي).
- تؤثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة على مستوى المميزات المكتسبة من العمل.

**خامسًا- المدخل النظري للدراسة:**

**تعتمد الدراسة الراهنة على المنطلقات الأساسية "لنظرية الفعل الاجتماعي لتالكوت بارسونز "Talcott Parsons's Theory of Social Action ؛ وذلك لما يلي:**

تفترض هذه النظرية أن **الفاعلين** ينشدون تحقيق **أهداف** شخصية وتتوافر **وسائل** لتحقيق هذه الأهداف، ولكن عملية اختيارهم لهذه الأهداف والوسائل تتأثر بالعديد من القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، وبالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفاعلين أنفسهم، وغير ذلك من ظروف الموقف.

**ووفقًا لذلك فإن** المعيلات -اللاتي يمثلن **(الفاعلات)**- لتحقيق غايتهن المتمثلة في ارتفاع مستوى دخلهن لاشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرتهن -تلك الغاية التي قد تعد إحدى غايات المرأة بصفة عامة والمعيلة بصفة خاصة-، سوف يلجأن إلى المفاضلة بين عدة **(وسائل)** أبرزها: الالتحاق بعمل خاص، أو الالتحاق بعمل حكومي، أو تأسيس مشروع صناعي بسيط منزلي، أو العمل التجاري الحر، أو الحصول على قرض. وعملية المفاضلة بين هذه الوسائل لا تأتي من فراغ بل يحكمها بعض **(العوامل الثقافية والمعيارية)**. فهذه الوسائل تحظى بقبول من أفراد المجتمع حيث توافق عليها القواعد غير المكتوبة، كما ينتشر في المجتمع قيمة عمل المرأة،

وإثبات المرأة لذاتها وقيمة الدافعية للإنجاز، كما تتأثر عملية المفاضلة بين هذه الوسائل البديلة ببعض **(الظروف الموقفية)** مثل: **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمعيلات** كمستوياتهن التعليمية، وحالتهن الزواجية ومستواهن الاقتصادي، وعدد أبنائهن، **كما تتأثر بنوعية الأعمال المتاحة للمعيلات.**

**ووفقًا لذلك وبناءً على موضوع الدراسة الراهنة** فإن المعيلات **(الفاعلات)** لتحقيق **(غايتهن)** المتمثلة في ارتفاع مستوى دخلهن، فقد وقع اختيارهن على تأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر منزلي؛ باعتباره من **(الوسائل)** المتاحة **(المقبولة اجتماعيًا حيث تتفق مع القواعد غير المكتوبة وتؤيدها القيم المنتشرة في المجتمع)**، وتتلاءم مع بعض **(الظروف الموقفية): كمستوياتهن التعليمية المتباينة؛** فممارسة أنشطة المشروع لا تحتاج إلى مستوى تعليمي محدد ومتخصص فمعظمها أعمال بسيطة كالتطريز والمأكولات، والتي بالإمكان اكتساب مهاراتها الفنية البسيطة بالعديد من الوسائل أبرزها وسائل الإعلام كاليوتيوب (التعلم الإلكتروني)، كما يتلاءم المشروع مع **حالتهن الزواجية والعمرية ومع الأعمال المتاحة أمامهن؛** فمعظم المعيلات يكن من المطلقات والأرامل تلك الفئتان اللتان يقعان غالبًا في الفئة العمرية الكبيرة، ومن ثم فمعظمهن لا يتاح لهن الالتحاق بالعمل الحكومي؛ لندرته، أو بعمل خاص؛ لتفضيل العمالة الذكورية والإناث غير المتزوجات أو اللاتي بدون أبناء، وبالتالي يفضلن العمل الحر المنزلي كعمل متاح لهن. كما يتلاءم مع **المعيلات بأبناء؛** حتى يستطعن مراعاة أبنائهن، كما يتلاءم المشروع مع **مستوياتهن الاقتصادية المتباينة؛** فرأس المال المطلوب لتأسيسه منخفض، بالإضافة إلى أن أنشطته بسيطة تتلاءم مع **الطبيعة الجسمية للمرأة.**

**وفيما يلي عرضُ لأهم القضايا الأساسية للنظرية الأكثر ملاءمة لموضوع الدراسة على النحو التالي:**

* تفترض هذه النظرية أن الفعل الاجتماعي يتضمن ما يلي:

(١) الفاعل.

(٢) الأهداف التي ينشدها الفاعل.

(٣) الموقف، ويتضمن نواحي مهمة تختلف عن الغاية التي يتوجه نحوها الفعل، ويمكن تحليل الموقف إلى عنصرين هما: العنصر الأول هو شروط الموقف التي لا يملك الفاعل السيطرة

عليها، والآخر الوسائل التي يمتلك الفاعل بعض السيطرة عليها.

(٤) التوجه المعياري للفعل: حيث تحكم سلوك الفاعل المعايير الاجتماعية، بمعنى أنها تؤثر على كل ما يُعد هدفًا وما يُعد وسائل تختار لبلوغ هذا الهدف (Jonathan, 2004: 123).

ومن هنا فهذا الاختيار لا يجري في فراغ بل وسط بيئة مكونة من عدد من العوامل المادية والاجتماعية التي تحدد الاختيارات المتاحة: مثال ذلك، ضعف النظر يمنع الإنسان من أن يكون طيارًا، كذلك تؤثر فرص العمل المتاحة على الالتحاق بعمل ملائم في مجال التخصص.

والأهم أن البيئة تحتوي على المعايير والقيم التي تحظى بالقبول العام، وعلى الأفكار الأخرى التي تؤثر في اختيار الأهداف والوسائل( **كريب، ١٩٩٢/١٩٩٩م :٧٠**).

وباختصار يرى "بارسونز" أن الفعل يجب أن يفهم من منطلق أنه عملية موجهة نحو هدف، ويحدث في شروط معينة يجب أن يدركها الفاعل في سعيه لتحقيق أهدافه وفي اختياره للوسائل. وأوضح أن الفعل لا يخلو من الظروف الموقفية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون متوافقًا مع المعايير الاجتماعية (Jonathan, 2004: 123-124). ومن ثم يمكن تحليل وحدة الفعل إلى أربعة عناصر أساسية هى: الفاعل والوسائل والظروف والمعايير (الحوراني،٢٠٠٨م: ١٥٨).

يفترض "بارسونز" أن هدف كل فاعل هو الحصول على أقصى درجة من الإشباع ، وإذا ما دخل الفاعل في تفاعل مع آخرين وحصل في ذلك التفاعل على الإشباع فذلك مدعاة لتكرار التفاعل (كريب، ١٩٩٢/١٩٩٩م :٧١).

**سادسًا- الإجراءات المنهجية للدراسة:**

**أ) نوع الدراسة:** تندرج تحت مظلة الدراسات الوصفية التحليلية بهدف دراسة الحقائق المتعلقة بواقع المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية التي تؤسسها المعيلات، من خلال الاعتماد على عينة من المعيلات العاملات لحسابهن الخاص بتأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر غير رسمي؛ للكشف عن العوامل التي شجعتهن على تأسيس مشروعاتهن الحرة ومحصلة النتائج الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليهن من ممارسة عملهن الحر، مع عرض للصعوبات التي واجهتهن في ظل ممارستهن لهذا العمل.

## ب) طرق وأدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على **أداة "المقابلة المتعمقة"** طُبقت مع عينة من المعيلات صاحبات المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية، فهن المفتاح الأساسي لتحقيق أهداف الدراسة. ويتألف دليل المقابلة من خمسة محاور أساسية: يتمثل المحور الأول في: البيانات الأولية للمبحوثات. والمحور الثاني في: العوامل التي تشجع المبحوثات على تأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر غير رسمي، بالتركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والشخصية، وما تكشف عنه المقابلة من عوامل أخرى، مع تحديد لأكثر العوامل تأثيرًا. ويتمثل المحور الثالث في: الآثار الإيجابية الاجتماعية للمشروعات على المبحوثات بالتركيز على مظاهر تأثيرها في الأسرة، وعلى المكانة الاجتماعية للمبحوثات، وما تكشف عنه المقابلة من آثار أخرى. وينعكس المحور الرابع في: آثارها الإيجابية الاقتصادية على المبحوثات، بالتركير على مدى تأثيرها على مستوى دخل الأسرة ومظاهر التأثير الإيجابي إن وجد، وما تكشف عنه المقابلة من آثار أخرى. ويتمثل المحور الخامس في: الصعوبات التي تواجه المبحوثات أثناء ممارسة مشروعاتهن، مع تحديد أكثر الصعوبات تأثيرًا.

## ج) مجالات الدراسة:

**(١) المجال الجغرافي:** وقع الاختيار على مدينة "طنطا" بمحافظة "الغربية"؛ وتحتوي محافظة الغربية على عدد كبير من المنشآت الصناعية غير الرسمية –كما تم الإشارة سابقًا–، كما تضم عددًا كبيرًا من المعيلات (١٨٤٧٣٤) أرملة،( ٢٤١٩٣) مطلقة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر ٢٠٢٢م: ٣٧)، وقد وقع الاختيار على مدينة "طنطا" حيث إنها تحتوي على عدد كبير من هذه المنشآت والمعيلات بصفتها عاصمة محافظة "الغربية" هذا من ناحية، ومن ناحية أخري لانتماء الباحثة للمدينة، وعلاقاتها الاجتماعية مع بعض المبحوثات المعيلات اللاتي أسسن مشروعًا صناعيًا متناهي الصغر غير رسمي.

**(٢) عينة الدراسة وحجمها:** نظرًا لموضوع الدراسة؛ تم الاعتماد على عينة **"غير عشوائية عمدية" بواقع (٣٠) مفردة،** وقد روعى في اختيارها أن يتوافر بها جميع الشروط التالية:

- أن تكون العينة من المعيلات.
- أن يكنَّ أسسن مشروعًا صناعيًا متناهي الصغر وما زلن يمارسن المشروع.

- أن يكون المشروع غير رسمي.
- أن يكون مضى على المشروع أكثر من عامين حتى بدء الدراسة الميدانية، حتى تتضح آثاره الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية على المعيلات المؤسسات للمشروع. والجدول رقم (١) يوضح ملامح مشروعات الدراسة التي تفيد الدراسة الراهنة ومن أبرزها تاريخ بدء نشاط المشروع.

**(٣) المجال الزمني:** استغرقت الدراسة الميدانية ما يقرب من خمسة أشهر بدأت أواخر شهر أكتوبر ٢٠٢٢م وانتهت بنهاية شهر مارس٢٠٢٣م.

## جدول رقم (١)

### يوضح بعض ملامح مشروعات الدراسة من حيث:

### (تاريخ البدء، رأس المال المدفوع (بالجنيه) في العام الأول لمزاولة النشاط، حجم العمالة وحجم المبيعات السنوي). (*) (**)

| رقم المشروع | (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) | (٦) | (٧) | (٨) | (٩) | (١٠) | (١١) | (١٢) | (١٣) | (١٤) | (١٥) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نشاط المشروع | ملابس | كروشيه | منتجات جلود | ملابس | منتجات جلدية وحلى حريمي | تطريز وكروشيه | ملابس | ملابس | ملابس | ملابس | مأكولات | منتجات جلود | مأكولات | حلى حريمي | مأكولات |
| تاريخ البدء | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١٠ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ |
| رأس المال | ٣٠٠٠ | ١٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٤٠٠ | ٥٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ١٥٠٠ | ٣٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٣٠٠ | ١٠٠٠ |
| حجم العمالة | ٢ | المبحوثة فقط | ٢ | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | ٢ | ٢ | المبحوثة فقط | ٢ | ٢ | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط |
| حجم المبيعات | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | ٥٠٠٠٠ | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج |

(*) الجدول من واقع المقابلة مع المبحوثات.

(**) فيما يتعلق بحجم المبيعات السنوي فنظرًا لعدم وجود دفاتر لتدوينه (فالمشروع غير رسمي) فقد عجزت بعض المبحوثات على تحديده، ولكنهن أوضحن أنه أقل من مليون جنيه، والأخريات أوضحن بشيء من التقريب.

| رقم المشروع | (١٦) | (١٧) | (١٨) | (١٩) | (٢٠) | (٢١) | (٢٢) | (٢٣) | (٢٤) | (٢٥) | (٢٦) | (٢٧) | (٢٨) | (٢٩) | (٣٠) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نشاط المشروع | حلويات | معجنات | منتجات جلدية وحلى حريمي | شنط هدايا | ملابس | كروشيه | ديكور خشب هاند ميد وديكوباج | مأكولات | منتجات جلدية | مأكولات | مأكولات | كروشيه | حلويات | تطريز، منتجات جلدية وحلى حريمي | حلى حريمي وشنط خيش |
| تاريخ البدء | ٢٠١٥ | ٢٠١٥ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٧ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٨ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠١٩ | ٢٠١٩ | ٢٠١٩ | ٢٠١٩ |
| رأس المال | ٥٠٠٠ | ٥٠٠ | ١٠٠٠ | ٤٠٠ | ٥٠٠٠ | ١٢٠٠ | ٣٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٢٠٠ | ١٠٠٠ | ٤٠٠ | ٥٠ | ١٥٠٠٠ | ١٠٠٠ |
| حجم العمالة | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | ٢ | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط | ٣ | المبحوثة فقط | المبحوثة فقط |
| حجم المبيعات | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | ٥٠٠٠٠ | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | ٤٠٠٠٠ | أقل من مليون ج | ١٢٠٠٠ | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج | أقل من مليون ج |

الجدير بالذكر، أن الجدول رقم (١) يوضح أن رأس مال مشروعات الدراسة المدفوع في العام الأول لمزاولة نشاطها (أقل من ٥٠ ألف جنيه) حيث يتراوح بين (٥٠ جنيهًا- ١٥ ألف جنيه) وحجم مبيعاتها السنوي أقل من مليون جنيه، وبذلك فإن مشروعات الدراسة تتوافق مع تعريف "القانون رقم١٥٢ لسنة٢٠٢٠م" للمشروعات الصناعية متناهية الصغر ومع التعريف الإجرائي للدراسة.

وبالنظر إلى حجم العمالة الموضح بالجدول يتضح أن بعض المشروعات تمارسها المبحوثات فقط، ومشروعات ثانية بلغ حجم العمالة اثنين هما (المبحوثة وعامل بأجر)، وثالثة ثلاثة عمال هم (المبحوثة وعاملان بأجر)؛ وذلك يتفق مع إحدى سمات المشروعات غير الرسمية وهى صغر حجم العمالة (أقل من عشرة عمال) -السابق عرضها- ويتفق مع التعريف الإجرائي للدراسة، كما يتضح من الجدول أن المنتجات يدوية كالكروشيه والتطريز، وهذا يتفق مع إحدى سمات هذه المشروعات ومع التعريف الإجرائي.

## سابعًا- الخصائص الديموغرافية للمبحوثات:

### (أ) توزيع المبحوثات من حيث السن:

**جدول رقم (٢)**

**توزيع المبحوثات من حيث السن**

| السـن | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠-٣٠ سنة | | ٣١-٤٠ سنة | | ٤١-٥٠ سنة | | ٥١-٦٠ سنة فأكثر | | المجموع | |
| ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| ٣ | ١٠ | ٩ | ٣٠ | ٩ | ٣٠ | ٩ | ٣٠ | ٣٠ | ١٠٠ |

يتضح من بيانات جدول رقم (٢) أن متوسط السن لأفراد العينة (٤٣) عامًا، ويتركز العدد الأكبر على الفئات العمرية الأكبر (٣١-٤٠، ٤١-٥٠، ٥١-٦٠ فأكثر) بنسبة متساوية (٣٠%) لكل فئة عمرية، وقد يرجع ذلك إلى أن معظمهن مطلقات (١٨) مبحوثة، وأرامل (٨) مبحوثات ومعظمهن لديهن أبناء بالتعليم (٢٥) مبحوثة أو في مرحلة الزواج (مبحوثة واحدة)، كما أن هذه الفئات العمرية الأكبر تتميز بالنضج الفكري المؤثر على قدراتهن على اتخاذ القرار

بتأسيس مشروع حر، حتى يتحقق لهن كيانهن الذاتي اقتصاديًا واجتماعيًا في ظل إعالتهن لأسرهن. ولكن هذا لا يمنع وجود بعض الحالات صغيرة السن (٢٠-٣٠ سنة) بنسبة (١٠%) اثنتان منهن غير متزوجتين والثالثة مطلقة.

والجدير بالذكر أن توزيع المبحوثات على مختلف الفئات العمرية يعكس ما يعانيه سوق العمل من ندرة التعيين الحكومي، وينعكس ذلك باتجاه المرأة للحياة العملية بتأسيس عمل حر، وهذا ما عكسته الدراسة فلا يوجد سوى (٣) مبحوثات كن ملتحقات بالعمل الحكومي: (مبحوثة استقالت من العمل لتتفرغ للمشروع الحر واثنتان مارستا المشروع بعد بلوغهما سن المعاش)، ونجد مبحوثة واحدة فقط مازالت ملتحقة بالعمل الحكومي.

**(ب) توزيع المبحوثات من حيث الحالة التعليمية ونوع المؤهل الدراسي:**

**جدول رقم (٣)**

**خصائص المبحوثات من حيث الحالة التعليمية**

| الحالـــة التعليميـــة | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حاصلة على مؤهل متوسط | | حاصلة على مؤهل فوق المتوسط | | حاصلة على الشهادة الجامعية | | حاصلة على مؤهل فوق الجامعي | | المجموع | |
| ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| ٩ | ٣٠ | ٣ | ١٠ | ١٧ | ٥٦,٧ | ١ | ٣,٣ | ٣٠ | ١٠٠ |

يتضح من بيانات جدول رقم (٣) تنوع الفئات التعليمية بنسب (٥٦,٧% من الحاصلات على التعليم الجامعي،٣٠% من الحاصلات على التعليم المتوسط،١٠% من الحاصلات عى مؤهل فوق المتوسط، ٣,٣% من الحاصلات على مؤهل فوق الجامعي) وفي المقابل خلت العينة من الحاصلات على تعليم أقل من المتوسط؛ وقد يرجع ذلك إلى أن التعليم يُسهم في اكتساب الوعى والثقافة والنضج الفكري الذي يمكن المرأة من اتخاذ القرار بتأسيس مشروع حر.

ويتضح أن المبحوثات من الحاصلات على التعليم المتوسط إلى فوق الجامعي، وهذا يتعارض مع الشائع بأن أصحاب هذه المشروعات من ذوي التعليم المحدود. كما أنه من الملاحظ ارتفاع نسبة المبحوثات الحاصلات على مؤهل جامعي وفوق جامعي بنسبة (٦٠%) وهذا يعكس

ما يعانيه سوق العمل المصري من ندرة العمل الحكومي من ناحية وعدم ملاءمة خريجي تنظيمات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الخاص من ناحية أخرى، وبالتالي تجد المعيلة أن العمل الحر هو الوسيلة التي تحقق لها عائدًا اقتصاديًا يُسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويلبي احتياجات أسرتها.

**وفيما يتعلق بالمؤهل الدراسي** فجميع المبحوثات لا يتلاءم مؤهلهن مع نشاطهن الصناعي، وفيما يتعلق بالخبرة فاكتسبنها من وسيلة أو أكثر من الوسائل التالية: وسائل الإعلام كاليوتيوب والتليفزيون، الروابط الشخصية مع أحد أفراد الأسرة أو العائلة (الأم والخال)، الروابط غير الشخصية مع الجهات الداعمة للمشروعات من خلال دوراتها التدريبية

والعمل لدى الغير، والجدير بالذكر أن اكتساب الخبرة بطريقة غير نظامية يعكس ما تتصف به هذه المشروعات من أن معظمها أعمال بسيطة يسهل اكتسابها ولا تتطلب الالتحاق بهيئات تعليمية متخصصة.

**(ج) توزيع المبحوثات من حيث الحالة الزواجية:**

**جدول رقم (٤)**

**توزيع المبحوثات من حيث الحالة الزواجية**

| الحالـــة الزواجية | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| غير متزوجة | | مهجورة | | متزوجة بزوج مريض | | مطلقة | | أرملة | | المجموع | |
| ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| ٢ | ٦,٧ | ١ | ٣,٣ | ١ | ٣,٣ | ١٨ | ٦٠ | ٨ | ٢٦,٧ | ٣٠ | ١٠٠ |

يتضح من بيانات جدول رقم (٤) تنوع فئات المعيلات بين المطلقات بنسبة (٦٠%) ثم الأرامل بنسبة (٢٦,٧%) ثم غير المتزوجات ويعولن أنفسهن وإحدى والديهن بنسبة (٦,٧%) وأخيرًا المهجورات وزوجات الأزواج المرضى بنسبة (٣,٣%) لكل فئة، وخلت العينة من اللاتي لم يتزوجن بعد المسئولات عن أخواتهن وزوجات المعاقين أو المجندين أو المسجونين.

ويتضح من ذلك اختلاف مستوى الإعالة بين المرأة المسئولة عن الأسرة بالكامل التي تقوم

بالإنفاق الكامل على أسرتها كالمطلقة والأرملة والمهجورة، والمرأة المسئولة عن الأسرة جزئيًا كالفتاة غير المتزوجة المسئولة عن إشباع احتياجاتها والإسهام في نفقات أسرتها الأصلية.

كما يظهر أن السبب الأساسي لتولي المرأة مسئولية إعالة الأسرة هو الطلاق، وهذا يعكس ما يعانيه المجتمع المصري من ارتفاع نسبة المطلقات التي بلغت عام ٢٠١٧م (٤٦١٧٠٣) مطلقة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ديسمبر ٢٠٢٢م: ٣٧).

**(د) توزيع المبحوثات من حيث عدد الأبناء:**

**جدول رقم (٥)**

**توزيع المبحوثات من حيث عدد الأبناء**

| عدد الأبناء | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ابن | | اثنان | | ثلاثة | | أربعة – خمسة فأكثر | | المجموع | |
| ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| ٣ | ١٠ | ١١ | ٣٦,٧ | ١٠ | ٣٠ | ١ | ٣,٣ | ٢٥ | ١٠٠ |

تشير بيانات الجدول رقم (٥) أن متوسط عدد أبناء المبحوثات بلغ (٣) أبناء لكل مبحوثة، وإن كان أعلى عدد هو ابنان بنسبة (٣٦,٧%) ثم ثلاثة أبناء بنسبة (٣٠%) ثم ابن واحد بنسبة (١٠%) وأخيرًا مبحوثة واحدة لديها أربعة – خمسة أبناء فأكثر بنسبة (٣,٣%)؛ وذلك من إجمالي عدد المبحوثات (٢٥) مبحوثة اللاتي لديهن أبناء.

ويتضح من ذلك انخفاض عدد الأبناء، وقد يرجع ذلك إلى تراجع بعض القيم السلبية والأفكار الخاطئة المتعلقة بارتفاع عدد الأبناء واعتبار الأولاد عزوة، وإلى زيادة الوعى بمخاطر كثرة الإنجاب على الأم والأبناء، وإلى أسباب اقتصادية كارتفاع تكاليف المعيشة. كما أن ارتفاع عدد المبحوثات اللآتي لديهن أبناء يعكس سبب تفضيلهن لممارسة مشروع حر في منزلهن، وهو استمرار الثقافة التقليدية التي تفضل –في حالة اتجاه المرأة إلى ممارسة العمل الحر– أن تتجه للأعمال المنزلية حتى تستطيع رعاية أبنائها.

**ويتضح مما سبق تنوع خصائص المبحوثات، وهذا يعكس حقيقة هى أن المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية ينجذب إليها المعيلات بمختلف خصائصهن**

**الديموغرافية، نظرًا لما تتسم به من سمات. فمعظمها أعمال منزلية بسيطة ورأس المال المطلوب لتأسيسها منخفض، مما يجعلها مناسبة للمعيلات بمختلف خصائصهن، ويجعلها وسيلة مناسبة لتمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا.**

## ثامنًا- الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

أ- **الإجابة عن التساؤل الأول:** ما العوامل التي تدفع المعيلات إلى تأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر غير الرسمي؟

أسفرت المقابلة عن تعدد العوامل التي دفعت مفردات العينة إلى تأسيس مشروعاتهن، جاء في المقدمة – كما أشارت أغلب المبحوثات-إلى **العوامل الشخصية** في المرتبة الأولى، ثم أشارت بعضهن إلى **العوامل الاجتماعية** في المرتبة الثانية ، ثم جاء **عامل ملاءمة سمات المشروع مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجسمية** لبعض مفردات العينة، وأخيرًا أشارت الأقلية إلى **العوامل الاقتصادية.**

وإذا تطرقنا **للعوامل الشخصية** التي احتلت المرتبة الأولى فقد **ظهرت في عاملين،** فقد أشارت أغلب مفردات العينة (٢٧) مبحوثة (أغلبهن مطلقات (١٨) مبحوثة) إلى **الرغبة في إثبات الذات في المقام الأول** وعبرن عن بعض الأسباب التي خلقت هذه الرغبة؛ كنتائج الطلاق المتعارف عليها ثم التربية ثم تقبل المجتمع لعمل المرأة، ونذكر هنا قول بعض المبحوثات:

"متربتش على إن ميكونش ليه شخصية وكيان إتعلمت من أمي إن يكون لي كيان."

"عايزة أبقى ناجحة ولي براند وأثبت وجودي خصوصًا إني مطلقة ومش معايا إلا دبلوم."

**وفي المقام الآخر** أشارت (٢٣) مبحوثة إلى **عامل الخبرة السابقة** عن منتجات المشروع **(رأس مالهن البشري)** المكتسبة من بعض المقررات الدراسية بالمراحل التعليمية الأساسية (كالكروشيه) ومن الروابط الأسرية (من الأم لعملها بالحياكة وكذلك فن الطهى)، وكذلك لتأثير الحالة الزواجية السابقة لبعض المبحوثات كن متزوجات على اكتساب فن الطهى. ومن الروابط مع المؤسسات الداعمة للمشروعات من خلال التحاقهن بالدورات التدريبية التي تنظمها هذه المؤسسات، كاكتساب فن الإيبسون والكروشيه من (الجمعية المصرية للتنمية المتكاملة) (الجمعية العاشرية المحمدية سابقًا)، وتصميم النحاس وصناعة الشنط الجلدية من (مؤسسة

المصريين أولى لتعليم الحرف اليدوية)، والنقش على النحاس وفن الأركت من (مركز الحرف التقليدية بالفسطاط)، وصناعة السلاسل المعدنية الهاند ميد من (أكاديمية نقوش للفنون اليدوية)، وصناعة الحلى من (مركز نقوش للفنون اليدوية بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير). وهذه العوامل أثرت في تقدير المبحوثات لذاتهن وأصبح لديهن نظرة أكثر إيجابية حيال مهارتهن في الإنتاج وقدرتهن على تأسيس مشروعهن الحر.

وإذا تطرقنا **للعوامل الاجتماعية** التي احتلت **المرتبة الثانية** فقد أشارت معظم المبحوثات (١٨) مبحوثة إلى **موارد الروابط الاجتماعية الشخصية** مع الأصدقاء والوالدين وأشارت (٧) مبحوثات إلى **موارد الروابط غير الشخصية** مع المؤسسات الداعمة للمشروعات.

**وعن موارد الروابط الشخصية** فقد أشارت معظمهن إلى قيام الوالدين والأصدقاء بالدعم المعنوي لهن بتشجيعهن على استغلال مهاراتهن الإنتاجية وتأسيس مشروع منزلي ذي تكلفة منخفضة وتسويق المنتجات عبر الفيسبوك، ثم الدعم المادي من الأبوين بتوفير مستلزمات المشروع –الأجهزة المستخدمة في الطهى والحياكة– أو بالدعم المالي بشرائها. ونذكر هنا قول بعض المبحوثات:

(في الأول عزمت على واحدة صحبتي ببسكوت دايت اللي بعمله وقالتلي الله طعمه حلو أعمليلي وهحسبك وبعدين لقتها جيبالي زباين وقالتلي أعملي بقى أكل دايت وبعيه.)، ونذكر قول ثانية: (واحدة من صحابي شجعتني على إني يبقى لي عمل خاص وعرضتلي المنتج على صفحتها على الفيس وبعد كده عملتلي صفحة.)، ونذكر قول ثالثة: (بعد الطلاق رجعت عشت مع ماما وكنت بشوف صفحات كتير للأكل على الفيس وقولت لماما أنا عايزة أعمل مشروع زى ده فشجعتني وقالتلي توكلي على الله والحاجة عندك في المطبخ.)، وقالت رابعة: (أستاذ وائل من معارفي المحترمين شجعني كتير وقالي استقوي واعملي الحلويات وكنت ببيع لأصحاب السوبر ماركت لحد ما قالي افتحي صفحة على الفيس وبيعي منها.)، وذكرت خامسة: (ماكينة الخياطة أصلًا بتاعت ماما أخدها وبخيط عليها وزباينها بقوا زباني.)

**وعن الروابط مع المؤسسات الداعمة للمشروعات** فقد أشرن إلى اكتساب خبرتهن السابقة (رأس مالهن البشري) عن منتجات المشروع بالتحاقهن بدوراتها التدريبية –كما أوضحنا–.

وعن **ملاءمة سمات المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية مع الخصائص**

**الاجتماعية والاقتصادية والجسمية للمعيلات التي احتلت المرتبة الثالثة،** فقد **بدت هذه السمات فيما يلي:** أشارت معظم المبحوثات (١٧) مبحوثة إلى سمة **انخفاض رأس المال المطلوب لتأسيس المشروع،** فمعظمها لا تحتاج إلى تقنيات إنتاجية حديثة وغالية الثمن (كالكروشيه والتطريز) وبعضها متوافر داخل الوحدة المعيشية كمستلزمات الطهى مما يجعلها متلاءمة مع المستوى الاقتصادي للمبحوثات (بعض المشروعات بدأت بخمسين جنيهًا وبمائتين جنيه "انظر جدول رقم (١))، ثم أشارت بعضهن (١٦) مبحوثة إلى **سمة القيام بالإنتاج داخل الوحدة المعيشية** وهذا يتناسب مع مختلف حالتهن الزواجية – باستثناء المبحوثات غير المتزوجات ويعولن– وخاصة اللآتي لديهن أبناء وكذلك زوجة الزوج المريض حيث يصبحن قادرات على التوفيق بين أداء دورهن الأسري ودورهن كنساء عاملات من خلال نشاطهن الصناعي الحر، وهذا يعكس مناسبة المشروع مع مسئولياتهن الأسرية، وهنا نذكر قول إحدى المبحوثات: (أكتر حاجة خلتني أشتغل إني بشتغل جوا البيت وده مخليني دايمًا مع ولادي مش بسبهم.). ثم أشارت (١٥) مبحوثة إلى أن **منتجات مشروعاتهن لا تتطلب جهدًا فيزيقيًا لإنتاجها** وهذا يتلاءم مع طبيعتهن الجسمانية – كأعمال التريكو والحياكة والحلويات– من ناحية ويتلاءم مع أعمارهن من ناحية أخرى، فبعض مفردات العينة تجاوزن الستين عامًا فأكثر.

وعن **العوامل الاقتصادية** التي احتلت المرتبة الرابعة فقد انعكست في أربعة عوامل: فقد أشارت معظم المبحوثات (١٦) مبحوثة إلى **عامل تحسين وضعهن المالي،** وخاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، ونذكر هنا قول بعض المبحوثات (أنا باخد نفقة بس ده ميمنعش إني اشتغل عشان أحسن من مستوى دخلي) وذكرت أخرى: (النفقة مبقتش بتقضي لازم أشتغل وادخل دخل أكتر للبيت). ثم أشارت بعضهن (١٥) مبحوثة إلى **عامل عدم وجود فرص عمل بالقطاع الخاص مناسبة للمعيلات** أبناءهن والتمييز في سوق العمل لصالح الرجال والإناث غير المتزوجات، ثم أشارت بعضهن (٨) مبحوثات إلى **عامل انخفاض رأس المال المطلوب لتأسيس المشروع،** فمعظم المشروعات لا تحتاج إلى تقنيات إنتاجية حديثة عالية الثمن ويتم النشاط داخل الوحدة المعيشية، ومن ثم يتم توفير نفقات تخصيص منشأة للإنتاج (كالإيجار والضرائب والتأمينات الاجتماعية) (فالمشروع غير رسمي). وأخيرًا أشارت بعضهن (٥) مبحوثات إلى **عامل تجنب تعرضهن للمخاطرة الاقتصادية،** فمعظم المنتجات تنتج بعد طلب المشتري كالصناعات الغذائية وأحيانًا منتجات الهاند ميد، هذه العوامل الاقتصادية دفعت المبحوثات نحو تأسيس مشروع صناعي حر.

**ومن خلال ما سبق –باعتباره يعكس الإجابة عن التساؤل الأول– فقد اتضح** تعدد العوامل المؤثرة على تأسيس المعيلات لمشروعاتهن الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية، حيث جاء **في المقدمة العوامل الشخصية وانعكست في عاملين: رغبة** المعيلات **في إثبات ذاتهن** في المقام الأول لأسباب متعددة كتأثير الطلاق المتعارف عليه والتربية وتقبل المجتمع لعمل المرأة، **وعامل رأس مالهن البشري عن منتجات المشروع** في المقام الآخر المكتسب من بعض المقررات الدراسية بالمراحل التعليمية الأساسية ومن الروابط الأسرية، ومن الروابط مع المؤسسات الداعمة للمشروعات من خلال التحاقهم بدوراتها التدريبية، وهذان العاملان أثرا على تقدير المبحوثات لذاتهن وأصبح لديهن نظرة أكثر إيجابية حيال مهارتهن في الإنتاج وقدرتهن على تأسيس مشروعهن، وجاءت **العوامل الاجتماعية في المرتبة الثانية وتمثلت في موارد الروابط الاجتماعية الشخصية** مع الأصدقاء والوالدين بالدعم المعنوي لتأسيس المشروع والدعم المادي لتوفير مستلزماته. وكذلك **الروابط مع المؤسسات الداعمة للمشروعات** بالالتحاق بدوراتها التدريبية. ثم **جاء في المرتبة الثالثة ملاءمة سمات هذه المشروعات مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجسمية للمعيلات،** وانعكست هذه السمات في **سمة انخفاض رأس المال المطلوب لتأسيس المشروع** مما يجعلها متلائمة مع المستوى الاقتصادي **والإنتاج داخل الوحدة المعيشية،** مما ينعكس على التوفيق بين أداء دورهن الأسري ودورهن كعاملات، **وعدم احتياج منتجات المشروع لجهد فيزيقي لإنتاجها** وهذا يتلاءم مع طبيعتهن الجسمانية. وأخيرًا **جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الرابعة** وانعكست في أربعة عوامل: **تحسين وضعهن المالي، عدم وجود فرص عمل بالقطاع الخاص** مناسبة للمعيلات أبناءهن والتمييز في سوق العمل لصالح الرجال والإناث غير المتزوجات، **انخفاض رأس المال المطلوب لتأسيس المشروع وعامل تجنب تعرضهن للمخاطرة الاقتصادية،** فإنتاج معظم المنتجات يكون بناء على طلب سابق من المشتري، هذه العوامل دفعت المبحوثات نحو تأسيس المشروع.

**ب– الإجابة عن التساؤل الثاني:** ما الآثار الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصناعية المتناهية الصغر غير الرسمية على المعيلات المؤسسات لهذه المشروعات؟

**ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال محورين:**

**(١) المحور الأول:** التعرف على الآثار الإيجابية الاجتماعية للمشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية على المعيلات.

**(٢) المحور الآخر**: التعرف على الآثار الإيجابية الاقتصادية للمشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية على المعيلات.

**وفيما يلي عرض لهذين المحورين:**

**(١) المحور الأول: الآثار الإيجابية الاجتماعية للمشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية على المعيلات.**

أوضحت المقابلة العديد من **الآثار الإيجابية الاجتماعية للمشروعات** على المعيلات عينة الدراسة. حيث أوضحت غالبية المبحوثات (٢٥) مبحوثة تأثير المشروع في **تحقيق التماسك الأسري**، ثم أشارت (٢٢) مبحوثة إلى تأثيره على **إحراز المكانة الاجتماعية المكتسبة** التي ينسبها لهن المشترون لمهارتهن الفنية في صنع المنتجات، ثم أشارت (١٤) مبحوثة إلى **تحقيق الشهرة**، وأخيرًا أوضحت الأقلية (١٢) مبحوثة تأثيره في **تحويل علاقة التبادل مع بعض المشترين إلى علاقة صداقة ومعارف.**

وإذا تطرقنا إلى تأثيره في **تحقيق التماسك الأسري** الذي احتل المرتبة الأولى فقد **تحقق ذلك بناء على عدة مظاهر**، أشارت معظمهن (٢٥) مبحوثة (جميع المبحوثات اللآتي لديهن أبناء) إلى تأثير المشروع –لكونه مشروع منزلي– على **المتابعة المستمرة للأبناء**، ونذكر هنا قول بعض المبحوثات: "بشتغل وبتابع ولادي هما على طول أدام عنيه." وذكرت أخرى: "الشغل من البيت وده مخليني على طول مع ولادي ومركزة كمان في مذاكرتهم."، ثم أوضحت (١٥) مبحوثة إلى تأثيره في **خفض المشكلات مع الأبناء**، ونذكر هنا قول بعض المبحوثات: "مبقتش بتخانق مع ولادي أول لما أطلقت كنت كل شوية بضربهم بطلع خنقتي عليهم دلوقتي بطلع كل همي في الشغل." وذكرت أخرى: "مبقتش عصبية زى الأول بطلع طاقتي في الشغل وبنتي بتساعدني وعايزة تتعلم مني."، ثم أوضحت (١٤) مبحوثة تأثيره في **تحقيق المشاركة الجماعية لأفراد الأسرة في العمل (الدعم الأسري)**؛ وذلك بتعاون الأبناء أحيانًا في أداء العمل، ونذكر هنا قول بعض المبحوثات:

"ولادي بقوا بيساعدوني في شغلي ولادي بينزلوا يجبولي لوازم الحلويات من السوبر ماركت."

"ابني بينزل يجبلي لوازم الخياطة من محل عزام اللي في شارع طه الحكيم."

"بنتي اللي عملتلي صفحة على الفيس عشان أبيع وبتتفق مع الناس وساعات بتشتغل معايا"

"ساعات بنتي بتفصل معايا وبقت بطرز حلو أوي وقالتلي عايزة أبقى زيك."

**وإذا تطرقنا إلى تأثير المشروع في إحراز المبحوثات مكانة اجتماعية مكتسبة** من مهاراتهن الفنية في صناعة المنتجات **التي احتلت المرتبة الثانية**، فقد أوضحت المبحوثات **عدة دلائل لذلك** جاء في المقام الأول- كما عبرت (١٨) مبحوثة- **التعليقات الإيجابية للمشترين بجودة المنتج على صفحة أو مجموعة المشروع على الفيسبوك** التي تُسهم بقراءتها إلى تكوينهن صورة رمزية إيجابية عن مهاراتهن، ونذكر قول بعض المبحوثات: "حسيت بقيمتي من كتر الناس اللي بتشكرني على الحاجة إللي بعملها في تعليقاتهم على الفيسبوك." وذكرت أخرى: "حسيت إني نجحت بقى لي قيمة الناس بتكرر مني الشرا وكمان بيجبولي ناس تانية يشتروا مني."، وجاء في المقام الثاني-كما عبرت (١٤) مبحوثة- **تكرار بعض المشترين الشراء منهن واستمرار الرابطة مع بعضهن فترة طويلة** مما يعطي لهن ثقة في مهاراتهن، ونذكر قول بعض المبحوثات: "ناس كتير كرروا الشرا مني وده عشان حاجتي حلوة وخاماتي نظيفة". وأوضحت أخرى: "الواحد بيحس أنه له قيمة مش بس لما بيبيع إنما لما الناس بيكرروا الشرا تاني ناس كتير اشتروا أكثر من مرة وناس معايا من أول ما بدأت المشروع لحد دلوقتي واشتروا مني كتير أوي وجابولي زباين جداد."، أخيرًا أشارت (١٢) مبحوثة إلى **جذب المشترين القدامي لمشترين جدد وهذا يعكس ثقة المشترين** في مهارتهن ويخلق صورة رمزية لديهن عن مهارتهن. ونذكر قول بعض المبحوثات:"معظم زباني من زباين تانية هما اللي جابوهم، لما حد بيشتري حاجة كويسة أصحابه بيشفوها فأصحابه بيسألوه منين ويشتروا هما كمان وده يجيب ده وهكذا." وذكرت أخرى:"بعت محفظة لواحدة أصحابها كلهم خدوا مني نفس المحفظة حوالي٥ أصحاب."

**وإذا تطرقنا إلى التأثير الثالث** الذي انعكس في **تحقيق الشهرة فقد تحقق ذلك من خلال عاملين** جاء في المقام الأول-كما عبرت (١٢) مبحوثة- **لقاءاتهم التليفزيونية** كبرامج "قهوة أشرف، وصاحبة السعادة، وفابريكا على النايل فاملي، وست الستات على قناة الدلتا"، وإذاعة هذه البرامج على الفيسبوك واليوتيوب مما يعطي سمعة حسنة وشهرة لصاحبة المشروع وخاصة في حالة إظهار مقدمي البرامج الإعجاب بالمنتجات ويكون صورة رمزية وثقة في مهارتهم الإنتاجية العالية وبجودة منتجاتهم، ونذكر هنا مقولات بعض المبحوثات: "طلعت في أكتر من برنامج تليفزيوني وده خلى الناس تعرفني ويجيلي كمان شغل." وذكرت أخرى: "ابني بقى فرحان بيه لما بطلع في التليفزيون وبيقول لأصحابه، ومامة واحد من أصحابه اتصلت بيه

وهنتني وقالتلي كملي." **وعن العامل الآخر** فقد عبرت (٨) مبحوثات أن الشهرة تحققت لهن من خلال **صفحة المشروع على الفيسبوك حيث تم بيع المنتجات محليًا في معظم مراكز محافظة الغربية والعديد من مدن محافظات "مصر"** "كالقاهرة"، وأورد غالبية المبحوثات عدة تعليقات تعكس ذلك: "عن طريق صفحة المشروع وصلت لمشترين كتير من الاسكندرية وكفر الشيخ ومدن تانية كتير."

**وجاء في المرتبة الأخيرة** تأثير المشروع في **تحويل علاقة التبادل مع بعض المشترين إلى علاقة صداقة ومعارف.** فقد ذكرت بعض المبحوثات ذلك بمقولاتهن الآتية:

"والله واحدة زبونة كانت بتتصل بيه كل شوية عشان تسألني على حاجات تعملها وهى بتطبخ عشان أكلها يطلع حلو وسبحان الله شوية بشوية بقينا أصدقاء وأكتر من أختي كمان".

"فيه ناس أشتروا مني وبقينا بعد كدة أصحاب وأصدقاء خصوصًا إللي قدي في السن."

"فيه زبونة بقت صحبتي وبتيجي تقعد معايا وقالتلي نفسي أتعلم الخياطة زيك".

**(٢) المحور الآخر: الآثار الإيجابية الاقتصادية للمشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية على المعيلات.**

أوضحت المقابلة العديد من **الآثار الإيجابية الاقتصادية للمشروعات** على المعيلات عينة الدراسة. حيث أوضحت غالبية المبحوثات (٢٨) مبحوثة **مساهمة المشروع في ارتفاع الدخل الشهري للأسرة**، ثم أشارت (١٩) مبحوثة إلى تأثير المشروع في **تبني إحدى القيم الاقتصادية وهى "قيمة العمل الحر".**

**وإذا تطرقنا إلى تأثير المشروع في ارتفاع الدخل الشهري** الذي احتل المرتبة الأولى فقد أشرن إلى **العديد من المؤشرات لذلك** حيث أشارت(١٩) مبحوثة ممن لديهن أبناء إلى **ارتفاع مستوى الإنفاق على الصحة ومستلزمات تعليم الأبناء من كتب دراسية خارجية والاستعانة بمدرسين خصوصيين وتوفير مستلزمات المعيشة**، كما أشارت (١٨) مبحوثة إلى تأثير المشروع في **توفير الاحتياجات الغذائية وتوفير الأدوية**، ونذكر قول بعض المبحوثات: "أيوه باخد معاش بس الشغل برده حقق لي دخل إضافي ورفع من مستوى دخلي." وذكرت أخرى: "النفقة مش بتكفي الشغل برده بكسب منه وحسن كتير من مستوى معيشتنا."، كمات أشارت (٩) مبحوثات إلى **القدرة على الإدخار والتوسع في المشروع.**

وبالنظر للجدول رقم (١) يظهر تاثير المشروع على تحقيق دخل لصاحبة المشروع من خلال ارتفا ع حجم المبيعات مقارنة برأس مال المشروع المنخفض ( فهناك مشروع بدأ بمبلغ ١٠٠٠ج وحجم المبيعات السنوي ٤٠ألف جنيه). وغير ذلك من المشروعات.

**وإذا تطرقنا إلى تأثير المشروع على تبني إحدى القيم الاقتصادية وهى قيمة العمل الحر التي احتلت المرتبة الأخرى** فقد أوضحت (١٩) مبحوثة أنهن أصبحن يفضلن العمل الحر عن العمل الخاص أو العمل الحكومي لمميزاته المتعدة، وأوضحت بعضهن تفضيل أبنائهن للعمل الحر، ونذكر قول بعض المبحوثات:

"أنا حرة نفسي، محدش بيتحكم فيه كنت بشتغل قبل كده في محل صاحب المحل كان بيعاملني وحش جدًا كنت بمسح المحل دلوقتي عندي دخل وصاينة كرامتي."

"أحسن حاجة الشغل الخاص بشتغل في بيتي وسط ولادي مفيش أحسن من كده".

" كده أحسن كتير من إني اشتغل عند حد بشتغل وقت ما أنا عايزة مش مرتبطة بميعاد".

**ومن خلال ما سبق –باعتباره يعكس الإجابة عن التساؤل الثاني– فقد اتضح العديد من الآثار الإيجابية الاجتماعية للمشروعات الصناعية متناهية الصغر على المعيلات تمثلت في** تأثيره في **تحقيق التماسك الأسري** في المرتبة الأولى، فقد **تحقق ذلك بناء على عدة مظاهر: المتابعة المستمرة للأبناء؛** لكون المشروع منزلي، **وخفض المشكلات مع الأبناء، وتحقيق المشاركة الجماعية لأفراد الأسرة في العمل (الدعم الأسري) أحيانًا. ثم احتل المرتبة الثانية** تأثيره في **إحراز المكانة الاجتماعية المكتسبة** التي ينسبها لهن المشترون لمهاراتهن الفنية في صنع منتجاتهم **وانعكس ذلك في عدة مظاهر: التعليقات الإيجابية للمشترين بجودة المنتج على صفحة أو مجموعة المشروع على الفيسبوك** التي تُسهم بقراءتها في تكوينهن لصورة رمزية إيجابية عن مهاراتهن، وتكرار بعض المشترين للشراء منهن واستمرار الرابطة مع بعضهن فترة طويلة مما يعطي لهن ثقة في مهاراتهن، جذب المشترين القدامي لمشترين جدد وهذا يعكس ثقة المشترين في مهارتهن ويخلق صورة رمزية لديهن عن مهاراتهن. **وإذا تطرقنا إلى التأثير الثالث** الذي انعكس في تأثيره في **تحقيق الشهرة من خلال عاملين جاء في المقام الأول لقاءاتهن التليفزيونية** وإذاعتها على "الفيسبوك واليوتيوب" مما يعطي سمعة حسنة وشهرة لصاحبة المشروع وخاصة في حالة إظهار مقدمي البرامج الإعجاب بالمنتجات ويكون صورة رمزية وثقة في مهارتهن الإنتاجية العالية وجودة منتجاتهن، **ومن خلال صفحة المشروع على الفيسبوك** حيث تم

بيع المنتجات محليًا في العديد من مدن محافظات مصر. **وجاء في المرتبة الأخيرة تأثير المشروع في تحويل علاقة التبادل مع بعض المشترين إلى علاقة صداقة ومعارف.**

وتمثلت **آثاره الإيجابية الاقتصادية في** إسهاماته في **ارتفاع الدخل الشهري للأسرة** في **المرتبة الأولى** وانعكس على ارتفاع مستوى الإنفاق على الصحة وتوفير مستلزمات تعليم الأبناء من كتب دراسية خارجية والاستعانة بمدرسين خصوصيين وتوفير مستلزمات المعيشة، وتوفير الأدوية، والقدرة على الادخار والتوسع في المشروع، **ثم تبني إحدى القيم الاقتصادية وهى قيمة العمل الحر التي احتلت المرتبة الأخرى** لمميزاته المتعدة.

**ج- الإجابة عن التساؤل الثالث:** ما الصعوبات التي تواجه المعيلات أثناء ممارسة مشروعاتهن الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية؟

أوضحت المقابلة مع المبحوثات العديد من الصعوبات التي واجهتهن أثناء ممارسة مشروعاتهن، فقد أوضحت غالبية المبحوثات (٢٦) مبحوثة العديد من **الصعوبات الاجتماعية، ثم** أشارت (٢٢) مبحوثة إلى العديد من **الصعوبات الاقتصادية.**

**وإذا تطرقنا إلى الصعوبات الاجتماعية** التي احتلت المرتبة الأولى فقد **تبلورت في عدة مظاهر** جاء **في المقام الأول:** -كما أشارت معظمهن (٢٤) مبحوثة- **السلوكيات السلبية للتجار وعدم التزامهم بمعايير التبادل** ومن أبرز هذه السلوكيات: أوضحت (١٧) مبحوثة حصول التجار على المنتج بأسعار منخفضة، ثم أشارت (١٣) مبحوثة تأجيلهم لاستحقاق قيمة المنتج حتى بيعه للمستهلك ويتم الاستحقاق بعد البيع بأقل من القيمة المتفق عليها، ونذكر أقوال بعض المبحوثات: عبرت إحداهن بقولها: "عشان معنديش محل التجار بيخدوا مني الحاجة بنص التمن اللي بيبعوها بيه وبيقولولي أومال هنكسب كام لما نخدها منك بأغلى من كدة خديها مش عايزين فبضطر أبيعلهم زى ما بيقولوا." وعبرت أخرى بقولها: "التاجر مبيدنيش فلوس البضاعة إلا لما تتباع وده بيوقف حالي لإني بكون عايزة أجيب مواد خام فبضطر أستنى لما أخد فلوس أو أجيب مواد بكمية قليلة." ثم عبرت (مبحوثة واحدة) عن سلوك ثالث وهو قيام أحد التجار بالتقليل من قيمة المنتج لشرائه بثمن منخفض وعبرت عن ذلك بقولها: (بعمل محافظ جلد وروحت لمكتبة عشان تعرضها عندها راح صاحب المكتبة قالي إيه الأرف ده؟ حاجتك دي تقفي تبعيها على الرصيف متسواش جنيه وده خلاني أحس إني مبعرفش أعمل حاجة رغم اني مدربة على صناعة الجلود يعني أنا شاطرة." وهذا السلوك يؤدي إلى الشعور بالفشل الاقتصادي للمشروع.

وجاء في **المقام الثاني** –كما عبرت (٢٢) مبحوثة– **عدم التزام المشترين المحتملين بتوقعات دورهم** كالتراجع عن استلام المنتج بعد طلب إنتاجه لعدم الإعجاب بالمادة الخام أو درجة ولون المنتج أو وصوله في موعد متأخر عن موعد التسليم المحدد وخاصة في صناعة المنتجات الغذائية والجلدية والكروشيه، والإنكار بطلب المنتج، ومن ثم عدم استلام جميع الكمية المطلوبة والمماطلة في الاستلام وينتهي الأمر بعدم الاستلام، ونذكر أقوال بعض المبحوثات حيث عبرت إحداهن بقولها: "بعد ما عملت لزبونة بلوفر وكوفيه قالتلي مش درجة الخيط اللي أنا عوزاها ومستلمتش ومكنتش واخدة منها عربون". وقالت ثانية: "مندوب الشحن رحلها متأخر قالتله مش هستلم إنتم مش محترمين في موعدكم واتصلت بيه وقالتلي مش هستلم أنا طالبة الحاجة قولتيلي الساعة٣ تجيلي الساعة٥." وقالت ثالثة: "في واحدة طلبت شنطة ولما مندوب الشحن رحلها قالتله مطلبتش حاجة وفي الآخر بدفع تكلفة الشحن مرتين مرة وهو رايح للزبونة ومرة وهو جايبلي الحاجة." وقالت رابعة: "مندوب الشحن كلم زبونة قالتله أنا مش في البيت تعالى بعد ساعة كلمها بعد ساعة قالتله لسة مجدش تعالى بعد ساعتين وبعد كده قالتله مش عايزة." وذكرت خامسة: "بعد ما خلصت الشغل ألاقيها بتتصل تقولي أصل العزومة إتأجلت ومكنتش واخدة عربون".

وجاء في **المقام الثالث** كما عبرت (٢١) مبحوثة عن **عدم التزام مندوب الشحن بتوقعات دوره** كالتأخر في وصول المنتج في الموعد المحدد، وعدم المحافظة على المنتج ووصوله بمنظر غير لائق وخاصة المأكولات والمنتجات الجلدية كتجعيد الشنط الجلدية، ونذكر هنا أقوال بعض المبحوثات:

"بكون عاملة صنية مكرونة بالبشاميل لحد ما توصل للزبونة تكون بقت كفتة المندوب بيهز الصنية وساعات بيقلبوها."

"كنت مديه للمندوب شنطة جلد حط عليها منتجات تانية لحد ما وصلت للزبونة كان الجلد أتكرمش والزبونة رفضت تستلمها."

وهذه السلوكيات تزيد من الخسارة المالية للمبحوثات حيث يقمن بإنتاج منتج آخر أو تحمل تكاليف الشحن مرتين لرفض المشتري استلام المنتج وفي بعض الأحيان قطع العلاقة بينهن وبين المشتري وعدم تكرار الشراء مرة أخرى.

وجاء في **المقام الرابع** –كما عبرت (خمس مبحوثات)– في **عدم التزام العمالة اليومية بتوقعات أدوارهم** كالوصول إلى مقر العمل في وقت متأخر عن الوقت المحدد، وتلف المواد الخام، وإنتاج المنتج بجودة منخفضة. ونذكر قول إحدى المبحوثات: "معايا اتنين بيساعدوني في عمل الحلويات زى ما انت شايفة ميعاد شغلي الساعة ٩ صباحًا بيجولي الساعة ١١ص وبكون مرتبطة بميعاد تسليم أوردر ولما باجي ألومهم بيطلعولي الحاجة بيظة ومحروقة أو العجينة مش مظبوطة وده بيخسرني جامد."

وجاء في **المقام الخامس**–كما عبرت (٥) مبحوثات– إحدى **الصعوبات المتعلقة بالمبحوثات أنفسهن وهو عدم التزامهن بتوقعات أدوارهن** كعدم التزامهن بتسليم المنتج للمشتري في الوقت المحدد لانشغالهن بأداء دورهن في متابعة الأبناء أثناء امتحانات نهاية الفصل الدراسي، وما يتطلبه إنتاج المنتج من وقت فمعظم المنتجات يدوية **(Hand Made)** تحتاج القطعة الواحدة الكثير من الوقت لتصميمها وتنفيذها وخاصة أن معظم المبحوثات يعملن بمفردهن (انظر الجدول رقم (١)).

**وإذا تطرقنا إلى الصعوبات الاقتصادية التي احتلت المرتبة الأخرى** فقد **تمثلت في عدة مظاهر** جاء **في المقام الأول**–كما عبرت (٢١) مبحوثة – **ارتفاع أسعار المواد الخام للمنتج** مما يترتب عليه ارتفاع سعر المنتج ومن ثم انخفاض نسبة البيع. ونذكر قول إحدى المبحوثات: "الحاجة اللي كنت بشتريها بـ١٠٠جنيه بقيت بشتريها ٣٠٠جنيه فبضطر أرفع ثمن منتجي فالناس مبقتش بتشتري زى الأول وكل شوية اكتب على صفحة المشروع على الفيسبوك إن الحاجة غليت وأقولهم الحاجة كانت الأول بكام ودلوقتي بكام عشان كل شوية الناس تقولي حاجتك غالية كده ليه أعمل إيه وده مخليني مبيعش زى الأول."

ثم جاءت في **المقام الثاني** –كما عبرت (١٣) مبحوثة– **الصعوبات المتعلقة بالاعتماد على التجارة الاجتماعية** كوسيلة للتسويق وبيع منتجاتهن، ومن أبرزها **عدم امتلاك بعضهن لرأس المال البشري** (المعلومات والمهارة الرقمية) للتعامل الكفء مع الفيسبوك، فقد اعتمدن على الروابط الشخصية (رأس المال الاجتماعي) لتصميم صفحة أو مجموعة المشروع على الفيسبوك، وعدم امتلاكهن المعلومات المتعلقة بمتطلبات التجارة الاجتماعية ذات الكفاءة العالية وانعكس ذلك في: عدم قيام بعضهن بالإعلان التجاري والمسابقات التفاعلية لأعضاء مجموعة المشروع بإضافة آخرين إلى المجموعة كنوع للدعاية لمنتجاتهن على صفحة المشروع على الفيسبوك.

ونذكر هنا قول بعض المبحوثات:

"أنا أصلا مش بعرف أتعامل مع الفيس وبنتي هى إللي عملتلي الصفحة."

"أنا أصلًا مليش في الفيس واحدة صحبتي هى اللي شجعتني أعمل أكل هيلثي للرجيم وهى اللي نشرت صور الأكل في الأول على صفحتها وبعد كدة هى اللي عملتلي الصفحة وعلمت بنتي إزاى تتعامل مع الصفحة".

ثم أشارت بعضهن (١٠) مبحوثات إلى **صعوبة تتعلق بالبنية التحتية لشبكة الانترنت** حيث يتعطل عن العمل أوقات كثيرة للتحسينات أو السكن بالدور الأرضي، مما يقف حائلا دون تصفح بعضهن لصفحة مشروعاتهن والرد على استفسارات الزبائن مما يجعلهم يظنون عدم اهتمامهن بهم مما يدفعهم لعدم الشراء أو الشراء من آخرين، ونذكر قول إحدى المبحوثات: "النت عطل يوم كامل فواحدة سألت عن التصميمات المتاحة للشنطة فطبعًا أنا مشفتش سؤالها ولما جه النت ورديت عليها وقولتلها التصاميم الموجودة وممكن أغير من الشكل حسب طلبها مردتش عليه."

جاء في **المقام الثالث** –كما عبرت (١١) مبحوثة **المنافسة في مجال الصناعات** وتقليد بعض تصميمات المنتجات وبيعها بثمن منخفض. ونذكر قول بعض المبحوثات: "بنشر صور منتجاتي على صفحة المشروع على الفيس والله العظيم واحدة خدت الصور ونشرتها على صفحتها وعملت نفس الشكل وبتبيع بتمن أرخص وده مخليني أخسر كتير."

"بعد ما تعبت وصممت شنطة ومحفظة تيجي واحدة تسرق تصميمي وتعمل زيه يبقى إيه بقى الفرق اللي بيني وبينها قدمت إيه جديد يخليني متميزة والناس تيجي تشتري مني."

ومما لا شك فيه أن هذه المظاهر السلوكية التي تعكس الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية تعود بالخسارة المالية لصاحبة المشروع، فمعظم المنتجات يتم انتاجها بناءً على طلب الزبون وبعضها منتجات مأكولات لا يمكن أن تخزن فترة طويلة، وما يزيد من الخسارة المالية عدم حصول معظم المبحوثات على دفعة مالية كمقدم، كل هذا يؤثر على كفاءة المشروع، فقد كان بالإمكان تحقيق منفعة مالية أكثر وتكلفة أقل عند الالتزام بتوقعات الدور لكل الفئات السابق الإشارة إليها وتجنب الصعوبات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على انخفاض دخل مشروعاتهن ويقلل من مرونة رأس المال على التوسع.

**ومن خلال ما سبق –باعتباره يعكس الإجابة عن التساؤل الثالث– فقد اتضح تعدد**

**الصعوبات** التي تواجه المعيلات أثناء ممارسة مشروعاتهن الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية، **جاء في المقدمة الصعوبات الاجتماعية ثم الصعوبات الاقتصادية، وانعكست الصعوبات الاجتماعية في عدة مظاهر** تمثلت في المقام الأول: **السلوكيات السلبية للتجار وعدم التزامهم بمعايير التبادل** كحصولهم على المنتج بأسعار منخفضة وتأجيل استحقاق قيمة المنتج حتى بعد البيع وبأقل من القيمة المتفق عليها، وقيام التجار بالتقليل من قيمة المنتج لشرائه بثمن منخفض. وفي المقام الثاني **عدم التزام المشترين المحتميون بتوقعات دورهم** كالتراجع عن استلام المنتج بعد المطالبة بإنتاجه لعدم الإعجاب بالمادة الخام أو درجة ولون المنتج أو وصوله في موعد متأخر عن موعد التسليم المحدد وخاصة في صناعة المنتجات الغذائية والجلدية والكروشيه، والإنكار بطلب المنتج وعدم استلام جميع الكمية المطلوبة والمماطلة في الاستلام وينتهي الأمر بعدم الاستلام. وفي المقام الثالث **عدم التزام مندوب الشحن بتوقعات دوره** كالتأخر في وصول المنتج في الموعد المحدد، وعدم المحافظة على المنتج ووصوله بمنظر غير لائق وخاصة المأكولات والمنتجات الجلدية، وهذه السلوكيات تزيد من الخسارة المالية حيث يقمن صاحبات المشروع بإنتاج منتج آخر أو تحمل تكاليف الشحن مرتين لرفض المشتري استلام المنتج وفي بعض الأحيان قطع العلاقة بينهن وبين المشتري وعدم تكرار الشراء مرة أخرى. وفي المقام الرابع **عدم التزام العمالة اليومية بتوقعات دورهم** كالوصول إلى مقر العمل في وقت متأخر عن الوقت المحدد، وقيامهم بتلف المواد الخام، وإنتاج المنتج بجودة منخفضة. وفي المقام الخامس **عدم التزام صاحبات المشروعات أنفسهم بتوقعات دورهم** كعدم التزامهن بتسليم المنتج للمشتري في الوقت المحدد لانشغالهن بأداء دورهن في متابعة الأبناء أثناء امتحانات نهاية الفصل الدراسي، وما يتطلبه إنتاج المنتج من وقت فمعظم المنتجات يدوية **(Hand Made)** تحتاج القطعة الواحدة الكثير من الوقت لتصميمها وتنفيذها وخاصة أن معظم المبحوثات يعملن بمفردهن.

**وتمثلت الصعوبات الاقتصادية في ارتفاع أسعار المواد الخام للمنتج** في المقام الأول مما يترتب عليه ارتفاع سعر المنتج وانخفاض نسبة البيع. **والصعوبات المتعلقة بالاعتماد على التجارة الاجتماعية** في المقام الثاني **كعدم امتلاك بعضهن لرأس المال البشري للتعامل الكفء مع الفيسبوك** –مما يجعلهن يعتمدن على الروابط الشخصية (رأس المال الاجتماعي) لتصميم صفحة أو مجموعة المشروع على الفيسبوك–، **وعدم امتلاك المعلومات عن متطلبات التجارة الاجتماعية ذات الكفاءة** العالية كعدم القيام بالإعلان التجاري والمسابقات التفاعلية لأعضاء

مجموعة المشروع بإضافة آخرين إلى المجموعة، ثم **الصعوبة المتعلقة بالبنية التحتية لشبكة الانترنت** كتعطيله للتحسينات أو السكن بالدور الأرضي، مما يقف حائلا لتصفح بعضهن لصفحة مشروعاتهن والرد على استفسارات الزبائن مما يجعلهم يظنون عدم اهتمامهن بهم مما يدفعهم لعدم الشراء أو الشراء من آخرين، **وفي المقام الثالث المنافسة في مجال الصناعة** وتقليد المنافسين لبعض تصميمات منتجاتهن وبيعها بثمن منخفض، ولا شك أن هذه المظاهر السلوكية التي تعكس الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية تنعكس على انخفاض الربح ويقلل من مرونة رأس المال على التوسع.

## تاسعًا– نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الإطار النظري:

### أ- النتيجة الأولى:

### الخصائص الديموغرافية للعينة من المعيلات مؤسسات المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية:

تنوعت خصائص المبحوثات نظرًا لسمات المشروعات؛ فمعظمها أعمال بسيطة منزلية ورأس المال المطلوب لتأسيسها منخفض مما يجعلها مناسبة للمعيلات، بمختلف خصائصهن، ويجعلها وسيلة مناسبة لتحقيق غايتهن بتمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا، **حيث أوضحت الدراسة ما يلي:**

(١) **من حيث السن:** بلغ متوسط السن لأفراد العينة (٤٣) عامًا، وأغلبهن يقعن في الفئات العمرية الأكبر من (٣١-٤٠، ٤١-٥٠، ٥١-٦٠سنة فأكثر)، وقد يرجع ذلك إلى أن أغلبهن معيلات مطلقات وأرامل، كما تتسم هذه الفئات العمرية بالنضج الفكري المؤثر على اتخاذهن القرار بتأسيس مشروع حر.

(٢) **من حيث الحالة التعليمية ونوع المؤهل الدراسي:** تجذب هذه المشروعات مختلف الشرائح التعليمية (من التعليم المتوسط – فوق الجامعي)، حيث لا تتطلب مؤهلًا تعليميًا محددًا، ويعكس تنوع حالتهن التعليمية ما يعانيه سوق العمل من ندرة العمل الحكومي والخاص المتاح للمعيلات، وهذا ما أشارت إليه الدراسة فمعظم المبحوثات لا يعملن عملًا آخر.

كما لا يشترط ممارستها الحصول على **مؤهل دراسي** متخصص، فمعظمها أعمال بسيطة يسهل اكتسابها من مختلف الوسائل، وأشارت الدراسة إلى اكتسابها من وسائل الإعلام والروابط

الاجتماعية الشخصية وغير الشخصية مع الجهات الداعمة للمشروعات.

(٣) **من حيث الحالة الزواجية:** معظم المبحوثات من المطلقات، وهذا يعكس ما يعانيه المجتمع المصري من ارتفاع نسبة المطلقات.

(٤) **من حيث عدد الأبناء:** بلغ متوسط عدد الأبناء (٣) أبناء لكل مبحوثة، ومعظم المبحوثات لديهن ابنان، وهو عدد منخفض، وهذا يعكس تراجع بعض القيم السلبية المتعلقة بكثرة الإنجاب كالأولاد عزوة، وزيادة الوعى بمخاطر كثرة الإنجاب، وارتفاع تكاليف المعيشة.

**وتتفق نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة (عبد الموجود)** في توضيحه أن الفئات العمرية الأكبر (٤١- ٦٠سنة فأكثر) يفضلن العمل لحسابهن الخاص، وتتفق مع دراسة **(ديريبي)** في توضيحه أن معظم العاملات لحسابهن الخاص من المطلقات، كما تتفق مع **(باري وآخرين)** في التوضيح أن النساء المطلقات والأرامل ومن لديهن أطفال يفضلن العمل الحر للمسئولية الأسرية.(عبد الموجود، ٢٠١٣م ب؛ Deribie, 2012؛ Bari, L., Turner, T., & O`Sullivan,2021) **ولكنها تختلف مع نتائج دراسة (عبد الموجود)** في توضيحه أن النساء اللآتي يعملن لحسابهن الخاص معظمهن من الأميات. (عبد الموجود، ٢٠١٣م )

**وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة الراهنة عن خصائص المبحوثات المتباينة، فإنها تتفق مع نظرية الفعل الاجتماعي** في توضيحها أن خصائص الفاعلين (الظروف الموقفية) تؤثر على اختياراتهم للوسيلة المناسبة لتحقيق غايتهم، فسمات المشروعات الصناعية متناهية الصغر جعلتها وسيلة مناسبة تتلاءم مع خصائص المبحوثات المتباينة لتحقيق غايتهن.

**ب- النتيجة الثانية:**

(١) **العوامل التي تدفع المعيلات إلى تأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر غير الرسمي:** تلعب العديد من العوامل دورًا في تشجيع المعيلات على تأسيس المشروع أبرزها: أشارت أغلب المبحوثات إلى **العوامل الشخصية** في المقدمة وفي المرتبة الثانية **العوامل الاجتماعية** ثم **ملاءمة سمات المشروع مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجسمية للمعيلات**، وأخيرًا أشارت الأقلية من المبحوثات إلى **العوامل الاقتصادية.**

**واحتلال العوامل الشخصية المرتبة الأولى يتفق مع دراستي (أبورية، جويال وباركاش)**

اللتين توصلتا إلى أن إثبات الذات وامتلاك المهارة من أبرز العوامل لتأسيس المشروع. (أبو رية، أكتوبر ٢٠١٨م؛ Goyal & Parkash, September 2011)

**وتنقسم هذه النتيجة إلى العديد من المحاور:**

**(١-١) المحور الأول: العوامل االشخصية التي تدفع المعيلات إلى تأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر غير الرسمي:**

**انعكست العوامل الشخصية في عاملين،** أبرزهما **رغبة** أغلب المبجوثات **في إثبات ذاتهن** لأسباب متعددة خلقت هذه الرغبة؛ كنتائج الطلاق المتعارف عليها ثم التربية ثم تقبل المجتمع لعمل المرأة. ثم أشارت بعض المبحوثات إلى عامل **خبرتهن السابقة** عن منتجات المشروع (رأس مالهن البشري) المكتسبة من بعض المقررات الدراسية بالمراحل التعليمية الأساسية، ومن الروابط الأسرية، ومن الروابط مع المؤسسات الداعمة للمشروعات من خلال التحاقهم بالدورات التدريبية التي تنظمها هذه المؤسسات، كاكتساب فن الإيبسون والكروشيه وتصميم النحاس وصناعة الشنط الجلدية والنقش على النحاس وفن الأركت وصناعة الحلى والإكسسوار. وهذه العوامل أثرت على تقدير المبحوثات المعيلات لذاتهن وأصبح لديهن نظرة أكثر إيجابية حيال مهارتهن في الإنتاج وقدرتهن على تأسيس مشروعهن الحر.

**وتتفق نتيجة الدراسة مع دراستي (أبورية، جويال وباركاش)** حيث أوضحتا أن من أسباب تأسيس النساء للمشروع إثبات الذات، **وتتفق مع دراستي (جويال وباركاش، زيا وآخرين)** في توضيحهما أن من بين هذه الأسباب امتلاك المهارة بمجال العمل (أبو ريه، أكتوبر ٢٠١٨م؛ Ziyae et al, 2021؛Goyal &Parkash, September 2011 ).

**وقد أشارت الدراسة الراهنة إلى أن من أسباب تأسيس المبحوثات للمشروع رغبتهن في إثبات ذاتهن، وهو ما يتفق مع نظرية الفعل الاجتماعي** في توضيحها أنه يجب أن يكون للفعل هدف. **كما أن توضيح الدراسة الراهنة** أن من أسباب تأسيس المشروع تقبل المجتمع لعمل المرأة وهي **تتفق مع ما أوضحته النظرية** أن الفاعلين يسعون إلى تحقيق غايتهم باختيار وسيلة تتلاءم مع ثقافة المجتمع.

**(١-٢) المحور الثالث: العوامل الاجتماعية التي تدفع المعيلات إلى تأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر غير الرسمي:**

**انعكست في موارد العلاقات الاجتماعية** حيث أوضحت غالبية المبحوثات أن **الروابط**

**الشخصية** مع الوالدين والأصدقاء تلعب دورًا في تشجيع المعيلات من خلال الدعم المعنوي على استغلال مهاراتهن الإنتاجية وتأسيس مشروع منزلي ذي تكلفة منخفضة، والتسويق للمشروع عبر الفيسبوك، وكذلك الدعم المادي بتوفير مستلزماته، ثم أشارت بعض المبحوثات إلى أن **الروابط مع المؤسسات الداعمة للمشروعات** تلعب دورًا في اكتساب خبرتهن السابقة (رأس مالهن البشري) عن منتجات المشروع بالتحاقهن بدوراتها التدريبية.

**وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة (زيا وآخرين)** حيث أوضحت تأثير رأس المال الاجتماعي (الدعم الأسري والحكومي) في تأسيس النساء لمشروعاتهن(Ziyae et al., 2021 ).

**(١-٣) المحور الثالث: تأثير ملاءمة سمات المشروعات الصناعية متناهية الصغر مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجسمية للمعيلات في تشجيعهن لتأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر غير الرسمي:**

**انعكست هذه السمات في انخفاض رأس المال المطلوب لتأسيس المشروع** في المقام الأول – كما أشارت غالبية المبحوثات– فمعظمها لا تحتاج إلى تقنيات إنتاجية حديثة وغالية **الثمن** (كالتريكو) وبعضها متوافر داخل الوحدة المعيشية كمستلزمات الطهى مما يجعلها متلائمة مع المستوى الاقتصادي للمبحوثات. **وسمة القيام بالإنتاج داخل الوحدة المعيشية**، وهذا يتناسب مع مختلف حالتهن الزواجية وخاصة اللاتي لديهن أبناء وكذلك زوجة الزوج المريض، حيث يصبحن قادرات على التوفيق بين أداء دورهن الأسري (كأم وزوجة) ودورهن كعاملات من خلال نشاطهن الصناعي الحر، وهذا يعكس مناسبة المشروع مع مسئولياتهن الأسرية، ثم أشارت الأقلية إلى أن **منتجات المشروعات لا تتطلب جهدًا فيزيقيًا لإنتاجها** وهذا يتلاءم مع طبيعتهن الجسمانية – كأعمال التريكو والحلويات– من ناحية ويتلاءم مع مختلف المراحل العمرية من ناحية أخرى خاصة لمن تجاوزن الستين عامًا فأكثر.

**وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة (زيا وآخرين)** حيث أوضحت تأثير سهولة العمل في أداء النساء لدورهن الأسري على تأسيس المشروع، ومع دراسة **(ديريبي)** في توضيحها أن من أسباب العمل الحر انخفاض رأس المال المطلوب(Ziyae et al, 2021؛Deribie, 2012 ). ومع دراسة **(جويال وباركاش)** في توضيحها تأثير الحالة الزواجية –وخاصة الطلاق– على تأسيس النساء لمشروع حر (Goyal & Parkash, September 2011).

**وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الفعل الاجتماعي في توضيحها** أن الظروف الموقفية

تؤثر على اختيار الفاعلين للوسيلة المناسبة لتحقيق غايتهم، فالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجسمانية للمبحوثات أثرت على اختيارهن لتأسيس المشروع لسماته الملائمة مع خصائصهن.

**(١-٤) المحور الرابع: العوامل الاقتصادية التي تدفع المعيلات إلى تأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر غير الرسمي:**

**انعكست في أربعة عوامل:** حيث أشارت غالبية المبحوثات إلى عامل **تحسين وضعهن المالي،** وخاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، ثم أشارت بعضهن إلى عامل **عدم وجود فرص عمل بالقطاع الخاص** مناسبة للمعيلات وأبنائهن، والتمييز في سوق العمل لصالح الرجال والإناث غير المتزوجات، ثم أشارت بعضهن إلى عامل **انخفاض رأس المال المطلوب لتأسيس المشروع،** فمعظمها لا تحتاج إلى تقنيات إنتاجية حديثة عالية الثمن ويتم النشاط داخل الوحدة المعيشية، ومن ثم يتم توفير نفقات تخصيص منشأة للإنتاج (كالإيجار والضرائب والتأمينات الاجتماعية) (فالمشروع غير رسمي). وأخيرًا أشارت الأقلية إلى عامل **تجنب تعرضهن للمخاطرة الاقتصادية،** فمعظم المنتجات تنتج بعد طلب المشتري كالصناعات الغذائية وأحيانًا منتجات الهاند ميد.

**وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة (ديريبي)** في توضيحها أن من عوامل تأسيس مشروع غير رسمي انخفاض رأس المال المطلوب لتأسيسه، **ومع دراسة (جويال وباركاش)** في توضيحها بأن من العوامل أيضًا البطالة (Deribie, 2012؛ Goyal &Parkash, September 2011).

**وأشارت الدراسة الراهنة إلى أن من أسباب تأسيس المبحوثات للمشروع تحسين وضعهن المالي، وهو ما تتفق مع نظرية الفعل الاجتماعي** في توضيحها أنه يجب أن يكون للفعل غاية. **كما أن توضيح الدراسة** أن من أسباب تأسيس المشروع عدم وجود فرص عمل بالقطاع الخاص **تتفق مع ما أوضحته النظرية** بأن هناك ظروفًا موقفية تؤثر على اختيار الفاعلين للوسيلة التي تحقق هدفهم.

**ج- النتيجة الثالثة:**

**- الآثار الإيجابية الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصناعية المتناهية الصغر غير**

**الرسمية على المعيلات المؤسسات لهذه المشروعات: ويمكن عرضها من خلال محورين:**

**(١) المحور الأول: الآثار الإيجابية الاجتماعية للمشروعات الصناعية المتناهية الصغر غير الرسمية على المعيلات المؤسسات لهذه المشروعات:**

تمثلت في العديد من الآثار، حيث أشارت غالبية المبحوثات إلى تأثير المشروع في **تحقيق التماسك الأسري**، ثم **إحراز المكانة الاجتماعية** المكتسبة التي ينسبها لهم المشترون لمهارتهن الفنية في صنع منتجاتهن، ثم أشارت بعض المبحوثات إلى تأثيره في **تحقيق الشهرة** لهن، وأخيرًا أشارت الأقلية إلى تأثيره في **تحويل علاقة التبادل مع بعض المشترين إلى علاقة صداقة ومعارف. ويمكن عرض هذا المحور من خلال أربعة محاور فرعية:**

**(١-١) المحور الفرعي الأول: مظاهر تأثير المشروع في تحقيق التماسك الأسري للمعيلات.**

في المقام الأول **المتابعة المستمرة للأبناء** (فالمشروع منزلي) ثم **خفض المشكلات مع الأبناء**، ثم تحقيق **المشاركة الجماعية لأفراد الأسرة في العمل** (الدعم الأسري) وذلك بتعاون الأبناء في العمل في بعض الأحيان.

**(١-٢) المحور الفرعي الثاني: مظاهر تأثير المشروع على إحراز المعيلات لمكانة اجتماعية مكتسبة ناتجة عن مهاراتهن الفنية في صناعة المنتجات.**

**انعكس ذك في التعليقات الإيجابية للمشترين** والإشادة بجودة المنتج على صفحة أو مجموعة المشروع على الفيسبوك التي تُسهم بقراءتها في تكوينهن لصورة رمزية إيجابية عن مهاراتهن، ثم **تكرار بعض المشترين للتبادل معهن** واستمرار الرابطة مع بعضهن فترة طويلة مما يعطي لهن ثقة في مهاراتهن، **وجذب المشترين القدامي لمشترين جدد** وهذا يعكس ثقة المشترين في مهاراتهن، ويخلق صورة رمزية لديهن عن مهارتهن.

**(١-٣) المحور الفرعي الثالث: تأثير المشروع في تحقيق الشهرة للمعيلات.**

فقد تحقق ذلك من خلال عاملين جاء في المقام الأول **لقاءات بعض المبحوثات التليفزيونية** مما يُعطي سمعة حسنة وشهرة لصاحبة المشروع وخاصة في حالة إظهار مقدمي البرامج الإعجاب بالمنتجات، ويكون صورة رمزية وثقة في مهارتهم الإنتاجية العالية وبجودة منتجاتهن، ثم **من خلال صفحة المشروع على الفيسبوك** حيث تم بيع المنتجات محليًا في معظم

مراكز محافظة الغربية والعديد من مدن محافظات مصر "كالقاهرة".

**وفي ضوء نظرية الفعل الاجتماعي** فإن إحراز المبحوثات للمكانة الاجتماعية وتحقيق الشهرة يكن حققن غايتهن من مشروعاتهن والمتمثلة في إثبات ذاتهن التي أشارت إليها الدراسة.

**(١-٤) المحور الفرعي الرابع: تأثير المشروع على تحويل علاقة التبادل إلى علاقة صداقة ومعارف.** حيث تحولت علاقة بعض المبحوثات مع بعض المشترين إلى علاقة صداقة ومعارف.

**(٢) المحور الآخر: الآثار الإيجابية الاقتصادية للمشروعات الصناعية المتناهية الصغر غير الرسمية على المعيلات المؤسسات لهذه المشروعات:**

**ويمكن عرضها في محورين فرعيين** كما أوضحت المقابلة مع المبحوثات:

**(٢-١) المحور الفرعي الأول:** مظاهر إسهام المشروع في **ارتفاع الدخل الشهري** للأسرة، وانعكس ذلك من خلال مجموعة من المظاهر: ارتفاع مستوى الإنفاق على الصحة ومستلزمات تعليم الأبناء من كتب دراسية خارجية والاستعانة بمدرسين خصوصيين، وتوفير مستلزمات المعيشة، وتوفير الأدوية، والقدرة على الادخار والتوسع في المشروع.

**وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراستي (أبو رية، عبد الموجود)** في توضيحهما أن أهم الآثار زيادة دخل الأسرة (أبو رية، أكتوبر ٢٠١٨م؛ عبد الموجود، ٢٠١٣م ب).

**وفي ضوء نظرية الفعل الاجتماعي** فإن تأثير المشروع على ارتفاع الدخل الشهري للمبحوثات يكن قد حققن غايتهن من مشروعاتهن والمتمثلة في تحسين وضعهن المالي التي أشارت إليها الدراسة سابقًا.

**(٢-٢) المحور الفرعي الآخر: مظاهر مساهمة المشروع على تبني إحدى القيم الاقتصادية وهى قيمة العمل الحر،** حيث أصبحت بعض المبحوثات يفضلن العمل الحر عن الخاص أو الحكومي لمميزاته المتعددة، وأوضح بعضهن تفضيل أبنائهن للعمل الحر.

**د- النتيجة الرابعة:**

**الصعوبات التي تواجه المعيلات أثناء ممارسة مشروعاتهن الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية:**

أشارت أغلب المبحوثات إلى العديد من الصعوبات الاجتماعية، ثم أشارت بعضهن إلى

بعض الصعوبات الاقتصادية.

**ويمكن عرض هذه الصعوبات من خلال محورين:**

**(١) المحور الأول: الصعوبات الاجتماعية** التي تواجه المعيلات أثناء ممارسة مشروعاتهن، وقد كشفت الدراسة عن هذه الصعوبات كما يلي:

**(١-١) المحور الفرعي الأول: السلوكيات السلبية للتجار وعدم التزامهم بمعايير التبادل:**

ومن أبرز هذه السلوكيات حصولهم على المنتج بأسعار منخفضة، ثم تأجيلهم استحقاق قيمة المنتج حتى بيعه للمستهلك ويتم الاستحقاق بعد البيع بأقل من القيمة المتفق عليها، كذلك قيام أحد التجار بالتقليل من قيمة المنتج لشرائه بثمن منخفض.

**وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حماد)** في توضيحها أن أهم الصعوبات مشكلة التسويق والتعامل مع التجار. (حماد، أبريل -يونيه٢٠١٦م).

**(١-٢) المحور الفرعي الثاني: عدم التزام المشترين المحتملين بتوقعات دورهم:** كالتراجع عن استلام المنتج بعد الطلب بإنتاجه لعدم الإعجاب بالمادة الخام أو درجة ولون المنتج أو وصوله في موعد متأخر عن موعد التسليم المحدد وخاصة في صناعة المنتجات الغذائية والجلدية والكروشيه، إنكار طلب المنتج، ومن ثم عدم استلام جميع الكمية المطلوبة والمماطلة في الاستلام وينتهي الأمر بعدم الاستلام.

**(١-٣) المحور الفرعي الثالث: عدم التزام مندوب الشحن بتوقعات دوره:** وتمثل ذلك في عدم وصول المنتج في الموعد المحدد، وعدم المحافظة على المنتج ووصوله بمنظر غير لائق وخاصة المأكولات والمنتجات الجلدية.

وهذه السلوكيات تزيد من الخسارة المالية للمبحوثات، حيث يقمن بإنتاج منتج آخر أو تحمل تكاليف الشحن مرتين لرفض المشتري استلام المنتج، وفي بعض الأحيان تقطع العلاقة بينه وبين المشتري وعدم تكرار الشراء مرة أخرى.

**(١-٤) المحور الفرعي الرابع: عدم التزام العمالة اليومية بتوقعات دورهم:** وتمثلت في وصولهم إلى مقر العمل في وقت متأخر عن الوقت المحدد، وتلف المواد الخام، إنتاج المنتج بجودة منخفضة.

**(١-٥) المحور الفرعي الخامس: عدم التزام المبحوثات بتوقعات دورهن لعدم التزامهن بتسليم المنتج للمشتري في الوقت المحدد،** لانشغالهم بأداء دورهن في متابعة الأبناء أثناء امتحانات نهاية الفصل الدراسي، ولما يتطلبه إنتاج المنتج من وقت؛ فمعظم المنتجات يدوية ( **Hand Made**) تحتاج القطعة الواحدة الكثير من الوقت لتصميمها وتنفيذها وخاصة أن معظم المبحوثات يعملن بمفردهن.

**وفي ضوء نظرية الفعل الاجتماعي** فإن أثناء أداء المبحوثات لدورهن كنساء عاملات عملا حرا لتحقيق غايتهن، واجهن صعوبات أبرزها عدم التزام الفاعلين الآخرين (التجار، المشترين المحتملين، مندوبي الشحن، العمال) بتوقعات دورهم، وعدم التزام المبحوثات أنفسهن بتوقعات دورهن لعدة أسباب أبرزها صراع الأدوار (كنساء عاملات وكأمهات).

**(٢) المحور الآخر: الصعوبات الاقتصادية** التي تواجه المعيلات أثناء ممارسة **مشروعاتهن** الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية: وكشفت الدراسة عن هذه الصعوبات كما يلي:

**(٢-١) المحور الفرعي الأول: ارتفاع أسعار المواد الخام للمنتج** مما يترتب عليه ارتفاع سعر المنتج، ومن ثم انخفاض نسبة البيع.

**وتتفق هذه النتيجة مع** نتيجة دراسة **(جويال وباركاش)** في توضيحها أن أهم الصعوبات ارتفاع تكلفة الإنتاج. وتتفق مع دراسة **(ديربيي)** في توضيحه بأن من أبرز المشكلات انخفاض الدخل(Deribie, 2012,؛ Goyal & Parkash, September 2011 ).

**(٢-٢) المحور الفرعي الثاني: الصعوبات المتعلقة بالاعتماد على التجارة الاجتماعية** كوسية للتسويق وبيع منتجاتهن: جاءت أبرزها في عدم امتلاك بعض المبحوثات لرأس المال البشري (المعلومات والمهارة الرقمية) للتعامل الكفء مع الفيسبوك واعتمادهم على الروابط الشخصية (رأس المال الاجتماعي) لتصميم صفحة أو مجموعة المشروع على الفيسبوك، وعن التجارة الاجتماعية ذات الكفاءة العالية مثل عدم قيام بعضهن بالإعلان التجاري والمسابقات التفاعلية لأعضاء مجموعة المشروع بإضافة آخرين إلى المجموعة، بالإضافة إلى صعوبة تتعلق بالبنية التحتية لشبكة الانترنت كتعطيله عن العمل للتحسينات أو السكن بالدور الأرضي، مما يقف حائلًا دون تصفح بعضهن لصفحة مشروعاتهن والرد على استفسارات الزبائن مما يجعلهم يظنون عدم اهتمامهن بهم مما يدفعهم لعدم الشراء.

**(٢-٣) المحور الفرعي الثالث: المنافسة في مجال الصناعات** وتقليد بعض تصميم المنتجات وبيعها بثمن منخفض.

وما لا شك فيه أن هذه المظاهر السلوكية التي تعكس الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية تعود بالخسارة المالية لصاحبة المشروع مما يؤثر على كفاءة المشروع. فقد كان بالإمكان تحقيق منفعة مالية أكثر وتكلفة أقل عند الالتزام بتوقعات الدور لكل الفئات السابق الإشارة إليها وتجنب الصعوبات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على انخفاض دخل مشروعاتهن ويقلل من مرونة رأس المال على التوسع.

## عاشرًا – الدلالات التطبيقية للنتائج :

**أ- في ضوء نتائج الدراسة يمكن طرح عدة توصيات للتغلب على الصعوبات التي تواجه المعيلات المؤسسات للمشروعات الصناعية متناهية الصغر غير الرسمية:**

(١) عقد **الجهات الداعمة للمشروعات** "كجهاز تنمية المشروعات" والجمعيات الأهلية دورات تدريبية تستهدف اكتساب المهارات الاجتماعية المتعلقة بالتفاعل مع العملاء، ومحو الأمية الرقمية عن التجارة الاجتماعية.

(٢) تنظيم **الجهات الداعمة للمشروعات** المعارض لتسويق منتجات المعيلات من مشروعاتهن كدعم لتلك المشروعات وضمان استدامتها.

(٣) نشر **وسائل الإعلام** معلومات عن الجهات الداعمة للمشروعات وخدماتها، والحوافز التي يمنحها القانون رقم "١٥٢ لسنة ٢٠٢٠م" عن تنمية المشروعات للمشروعات غير الرسمية التي توفق أوضاعها لدمجها في القطاع الرسمي مما يُسهم في تشجيع المعيلات على دمج مشروعاتهن في القطاع الرسمي والاستفادة من خدمات الجهات الداعمة للمشروعات الرسمية.

(٤) نظرًا للاعتماد على التجارة الاجتماعية كوسيلة لتسويق المنتجات فنوصي بما يلي:

- نشر **وسائل الإعلام** معايير أداء المشترين عبر الإنترنت ومندوبي الشحن لدورهم، وأهمية الالتزام بهذه المعايير مما يُسهم في تحقيق التجارة الاجتماعية لدورها.
- زيادة فاعلية "**الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات**" **بالتعاون مع شركات مقدمي**

**الإنترنت**، بالارتقاء بالخدمات اللوجستية بتوفير أجهزة تقوية للإنترنت مما يتيح التصفح باستمرار لمواقع التجارة الاجتماعية.

**ب- توصيات لجذب المعيلات لتأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر كعمل حر:**

**(١)** قيام **وسائل الإعلام** وخاصة التليفزيون والفيسبوك باعتبارهما أكثر الوسائل انتشارًا وتأثيرًا بما يلي:

- توعية المعيلات بأهمية تأسيس المشروع لمميزاته المتعددة، وتثقيفهن بالآليات التي تسهم في ذلك.
- مساهمتها التحفيزية بعرض نماذج ناجحة لأصحاب المشروعات الصناعية متناهية الصغر وخاصة المعيلات، مما يُسهم في تكوين صورة إيجابية نحو هذه المشروعات كعمل حر والتشجيع على ممارسته.
- مساهمتها الإخبارية بعرض معلومات عن الجهات الداعمة للمشروعات وخدماتها المقدمة وآليات الاستفادة.
- نشر قيمة إثبات المرأة لذاتها من خلال الأعمال الدرامية.

**(٢)** الاستفادة من إمكانات **المدارس الصناعية الفنية** في تدريب المعيلات على بعض الصناعات التي تؤهلهن لتأسيس مشروع صناعي.

**(٣)** توجيه **الآباء** النصح لبناتهم المطلقات أو الأرامل لممارسة عمل حر بتأسيس مشروع وتوفير الدعم المادي لتحقيق ذلك.

**(٤)** قيام **الجهات الداعمة للمشروعات** بما يلي:

- تصميم قاعدة بيانات للمشروعات التي تشرف عليها توضح المشروعات الأقل تواجدًا بمراكز كل محافظة؛ حتى يتسنى للمعيلات تحديد نشاط المشروع بما يتوافق مع احتياجات المجتمع مما يُسهم في نجاحه.
- نشر المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها وسبل الاستفادة منها، والمشروعات المناسبة للمرأة المعيلة ومميزاتها.
- عقد دورات تدريبية تستهدف: تنمية العوامل الشخصية للمرأة كغرس قيمة إثبات الذات والثقة بالنفس والمثابرة، وحث النساء على الدخول في منظومة العمل الحر لتصبح

مستقلة اقتصاديًا، واكتساب المهارة الفنية المطلوبة لممارسة نشاط المشروع، والتعامل مع مشكلات العمل، واكتساب المهارات الاجتماعية لتمكينهن من التفاعل مع العملاء، ومحو الأمية الرقمية عن التجارة الاجتماعية.

- التعاون مع مختلف الجهات الداعمة للمشروعات لتقديم الدعم المالي والفني للنساء لتأسيس مشروع صناعي متناهي الصغر يمكنهم اقتصاديًا.
- تيسير إجراءات حصول المعيلات على قروض صغيرة بدون فوائد أو بفوائد منخفضة وزيادة فترة السداد وتأجيل السداد عامين على الأقل حتى يستطعن جنى ثمار المشروع مما يدفعهن إلى الاستدامة والتوسع في المشروع.

**ج-** وأخيرًا نوصي بإجراء دراسات في علم الاجتماع تتطرق لبعض الجوانب التي لم تتعرض لها الدراسات السابقة، كإجراء دراسة عن:

- ثقافة المشروعات الصناعية متناهية الصغر غير رسمية.
- المصاحبات الاجتماعية لقانون رقم "١٥٢ لسنة ٢٠٢٠م" عن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

## قائمة المصادر والمراجـع

### أولاً: المصادر والمراجع العربية:

(١) **جلبي، علي.** (٢٠٠١م). الإطار النظري. في جلبي، علي، علام، اعتماد، البغدادي، نسرين، عبد الحميد، آمال، وحافظ، سحر (إشراف)، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة: المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي"التقرير الثاني" (١-٢٧). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٢) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (أغسطس ٢٠١٦م).** دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩م- ٢٠١٥م). القاهرة. متاح على الرابط:

file:///C:/Users/M6732/Downloads/small%20projects.pdf. Accessed on: 2022.

(٣) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠م أ).** التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨ "مؤشرات القطاع غير الرسمي". القاهرة. متاح على الرابط:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Economicnew.aspx?page_id=2029. Accessed on:2022..

(٤) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠م ب).** نتائج التعداد الاقتصادي الخامس ٢١٨/٢٠١٧ "المشروعات متناهية الصغر" وفقًا للنشاط الاقتصادي والمحافظات. القاهرة. متاح على الرابط:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Economicnew.aspx?page_id=2029 .Accessed on:2022.

(٥) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (ديسمبر٢٠٢٢م).** الكتاب الإحصائي السنوي"العمل". القاهرة. متاح على الرابط:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5034. Accessed on:2022

(٦) **الجوراني، نبال. (يونيو٢٠١٧م).** عمل المرأة في القطاع غير الرسمي "أوضاع، أسباب وآثار عمل المرأة في القطاع غير الرسمي""مدينة وريف اللاذقية نموذجًا"". *مجلة جامعة*

*تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا، ٣٩ (٣) ، ٢٥– ٣٧. متاح على الرابط:

file:///C:/Users/M6732/Downloads/3062-Article%20Text-39160-1-10-20201117%20(2).pdf .Accessed on:2022

(٧) **حجازي، أحمد، وعبد المقصود، خليل. (٢٠٠٥م).** النساء المعيلات في محافظة الفيوم "دراسة اجتماعية ميدانية. الجيزة: مطبعة العمرانية للأوفست.

(٨) **حسن، دينا. (ديسمبر ٢٠١٩م).** المبادرات المجتمعية وتمكين المرأة لريادة الأعمال في المشروعات الصناعية الصغيرة "مبادرة الست المصرية نموذجًا". *مجلة البحث العلمي في الآداب*، جامعة عين شمس، كلية البنات، ٢٠ (٧)، ٩٣–١٤٠. متاح على الرابط:

https://jssa.journals.ekb.eg/article_63128_3fa492a7076db5c40abfff03ed2d3a9e.pdf Accessed on:2022.

(٩) **حلمي، إجلال. (٢٠٠٣م).** إعادة الهيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية؟ دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، في عبد المعطي، عبد الباسط، وعلام، اعتماد (تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل (١٥٣–١٨٢)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

(١٠) **حليم، نادية. (٢٠١١م).** عمل المرأة بين التيسير والإعاقة "خلفية تاريخية". في حليم، نادية (تحرير)، أوضاع عمل المرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في محافظة القاهرة (٣–٢٤). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(١١) **حليم، نادية، عمر، محاسن، أبو الخير، أميمة، عمران، منال، وحسين، أحمد. (٢٠١١م).** أوضاع عمل المرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في محافظة القاهرة. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.٢٥–١٧٢.

(١٢) **حماد، جمال. (أبريل–يونيه٢٠١٦م).** دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي"دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف". *حوليات آداب عين شمس*، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٤٤ (٢ـ ج)، ٢٩٧–٣٤٥. متاح على الرابط:

https://aafu.journals.ekb.eg/article_9608_1fee5cb60468d27880c8143125aa6869.pdf Accessed on:2022.

(١٣) **الحوراني، محمد.** (**٢٠٠٨م**). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع "التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع".الأردن: دار مجدلاوي. متاح على الرابط:

https://dn790004.ca.archive.org/0/items/85149/925.pdf. Accessed on :2023

(١٤) **الخواجه، محمد ياسر.** (**٢٠١٠م**). علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

(١٥) **رئاسة جمهورية مصر العربية.** (**٥أبريل ٢٠٢١م**). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم٦٥٤ لسنة٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم١٥٢ لسنة٢٠٢٠م. الجريدة الرسمية،(١٣-أ) ، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

(١٦) **أبو رية، مها.** (**أكتوبر ٢٠١٨م**). الأبعاد السوسيوثقافية لريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة "دراسة لاتجاهات عينة من رائدات الأعمال في المجتمع الإماراتي حسب نموذج هوفستيد". *مجلة كلية الآداب*، جامعة بنها، (٥٠)، ٣٧-١٠٨. متاح على الرابط

https://jfab.journals.ekb.eg/article_63237_8bcae4efcca0e1cb5b43680557c155c4.pdf

.Accessed on:2022.

(١٧) **عبد المنعم، هبه، طلحة، الوليد، واسماعيل، طارق.**(**٢٠١٩م**). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. متاح على الرابط:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Promoting-micro-small-medium-enterprises-arab-countries.pdf.Accessed on:2022.

(١٨) **عبد الموجود، أحمد.** (**٢٠١٣م أ**). مشروع معاونة المرأة المعيلة دراسة تقييمية "التقرير الأول": الجمعيات". القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.١-١٢٨.

(١٩) **عبد الموجود، أحمد.** (**٢٠١٣م ب**). مشروع معاونة المرأة المعيلة دراسة تقييمية "التقرير الثاني: المستفيدات". القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.١-١٥٥.

(٢٠) **علام، اعتماد.** (**٢٠٠٠م**). التنظيم الاجتماعي لمنشآت القطاع غير الرسمي وعلاقاتها التبادلية بالمجتمع المحلي "دراسة حالة"، دراسة في المؤتمر السنوي الثاني للبحوث.

الاجتماعية في الفترة من ٧-١٠ مايو ٢٠٠٠م، المجلد الثاني: الأوراق البحثية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

(٢١) **علام، اعتماد. (٢٠٠٤م)**. تنظيم منشآت القطاع غير الرسمي: البناء والتحديات. في جلبي، علي (إشراف)، *القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة: دراسة على المنشآت: البنية والتنمية "التقرير الثالث"* (٦١-١٠٤). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٢٢) **علام، اعتماد، وعبد الحميد آمال. (٢٠٠١م)**. الإطار المنهجي للبحث. في جلبي، علي، علام، اعتماد، البغدادي، نسرين، عبد الحميد، آمال، وحافظ، سحر (إشراف)، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة: المجتمع المحلي وملامح القطاع غير الرسمي"التقرير الثاني" (٢٩-٦٣). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٢٣) **عوض، شريف. (يوليو٢٠١٧م)**. عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وأثره في تنمية اقتصاديات الأسرة الفقيرة "دراسة ميدانية بمنطقة المنيرة الغربية بمحافظة الجيزة". *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (٢٠)، ٩-٨٠. متاح على الرابط

https://ajsj.journals.ekb.eg/article_102915_86326f8c3b3ae67a8d20772f885d3dfc.pdf

.Accessed on:2022.

(٢٤) **المجلس القومي للمرأة. (مارس ٢٠١٧م)**. الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ "الرؤية ومحاور العمل". القاهرة. متاح على الرابط:

**https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id**
**http://ncw.gov.eg/Pdf/61/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-2030-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84. Accessed on:2022**

(٢٥) **محمد، حسن. (٢٠٠٠م)**. القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، دراسة في المؤتمر السنوي الثاني للبحوث الاجتماعية في الفترة من ٧-١٠ مايو ٢٠٠٠، المجلد الثاني: الأوراق البحثية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

**ثانيا: المراجع المترجمة إلى العربية:**

(١) **سكوت، جون، ومارشال، جوردن. (٢٠١١م).** موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث. (ترجمة محمد، الجوهري، محي الدين، محمد، عبد الرشيد، محمود، والجوهري، هناء). القاهرة: المركز القومي للترجمة. (نشرت النسخة الأصلية في٢٠٠٩).

(٢) **كريب، إيان. (١٩٩٩م).** النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. (ترجمة غلوم، محمد). سلسلة عالم المعرفة، (٢٤٤). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (نشرت النسخة الأصلية في ١٩٩٢م).

(٣) **المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة. (د.ت).** التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ٢٨ يونيو ٢٠١٨. (ترجمة مكتب مشروع وظائف لائقة لشباب مصر). القاهرة: مكتب منظمة العمل الدولية. (نشرت النسخة الأصلية في ٢٠١٨). متاح على الرابط:
https://icsb.org/wp-content/uploads/2019/03/MSME-REPORT-2018-ARABIC-compressed.pdf Accessed on: 2022.

**ثالثًا: المراجع الإنجليزية:**

**(1) Alam, N. (2012).** A socio-economic study of informal sector workers of Dhaka city. *Bangladesh e-journal of sociology*, *9* (2), 101-108.

Retrieved from: https://www.researchgate.net/profile/Md-Nazmul-Alam/publication/230873894_A_Socio-economic_Study_of_Informal_Sector_Workers_of_Dhaka_City/links/0912f50599831a0f91000000/A-Socio-economic-Study-of-Informal-Sector-Workers-of-Dhaka-City.pdf Accessed on: 2022.

**(2) Apparaya, S. (May2015).** Women and self-employment: opportunities and challenges. *Gjra – global journal for research anlysis*, *4* (5), 326-328.

Retrieved from: https://www.worldwidejournals.com/global-journal-for-research-analysis-GJRA/recent_issues_pdf/2015/May/May_2015_1431695670__116.pdf Accessed on: 2022.

**(3) Bari, L., Turner, T., & O`Sullivan, M.(2021)**. Gender differences in solo self-employment: gendered flexibility and the effects of parenthood. *Journal of gender & work & organization*, *28*(6), 2180-2198.

Retrieved from: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/gwao.12724. Accessed on: 2022.

**(4) Chingono, M. (2016).** Women, The informal economy and the state in Lesotho. *World journal of social science research, 3*(4), 629-648.

Retrieved from: https://core.ac.uk/download/pdf/268085214.pdf .Accessed on: 2023.

**(5) Deribie, E. (December 2012).** Women in the informal sector: evidence from southwestern Ethiopia. *International journal of peace and development studies, 3*(6), 112-117.

Retrieved from: https://academicjournals.org/journal/IJPDS/article-full-text-pdf/F92D7FA41197 Accessed on: 2022.

**(6) Drago, R., Black, D., & Wooden, M. (2005).** Female Breadwinner Families, *Journal of sociology. The australian sociological association, 41*(4), 343-362.

Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1440783305058465 Accessed on: 2022.

**(7) Ebisi, N. (June 2022).** Prospects and challenges of entrepreneurial woman in Nigeria's informal sector. *The nigerian journal of sociology and anthropology, 20*(1),104-118.

Retrieved from: https://www.nasajournal.com.ng/journal_articles/vol_20/issue_1/paper_8.pdf

Accessed on: 2023.

**(8) Eib, C. & Siegert, S. (2019).** Is female entrepreneurship only Empowering for Single Women? Evidence from France and Germany. *Journal of social sciences, 8*(128),1-19.

Retrieved from: https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1668723/FULLTEXT01.pdf Accessed on: 2022.

(9) **Gandotra, V. & Jah, T. (2003).** Female-headed households: A database of North Bihar. *Journal of social sciences, 7*(4), 315-321.

Retrieved from:
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09718923.2003.11892395

Accessed on: 2023

**(10) Goyal, M. & Parkash, J. (September 2011).** Women entrepreneurship in India –problems and prospects, international. *Journal of multidisciplinary research, 1*(5), 195-207.

Retrieved from:
http://zenithresearch.org.in/images/stories/pdf/2011/Sep/14.Vol_01_Issue_05%20MEENU%20GOYAL%20women%20paper.pdf. Accessed on: 2022.

(11) **Jegede, A., Osotimehin, O., Akinlabi, H., & Olajide, T. (2012).** An evaluation of the challenges and prospects of micro and small scale enterprises development in Nigerian. *American international journal of contemporary research, 2* (4), 174–185.

Retrieved from: http://www.aijcrnet.com/journals/Vol_2_No_4_April_2012/21.pdf.Accessed on: 2022.

**(12) Jonathan, F. (2004).** The neglected element of human emotion in Talcott Parsons's the structure of social action. *Journal of classical sociology, 4*(1), 115-134. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1468795X04040654. Accessed on: 2023.

**(13) Morshed, F. & Haque, M. (2015).** Impact of women entrepreneurship on women empowerment in Bangladesh.

*Journal of economics and sustainable development, 6*(1), 74-82.

Retrieved from: https://core.ac.uk/download/pdf/234646798.pdf Accessed on: 2022

**(14) Nagappa, H. (June 2019).** A study on women self empolyment opportunites in India. *Journal of emerging technologies and innovative research, 6*(6), 612-614.

Retrieved from: https://www.jetir.org/papers/JETIR1906J21.pdf Accessed on: 2022

**(15) Narayan D., Patel,R., Schafft, K., Rademacher, A. & Koch-Schulte, S.(2000).**Voices of the poor: can anyone hear us?. Oxford: Oxford university press**.**
Retrieved from:
https://www.google.com/books?hl=ar&lr=&id=JersuZ23adMC&oi=fnd&pg=PR3&dq=info:XilNzY7Yf-UJ:scholar.google.com/&ots=jJZoG9Njt7&sig=ULQHTxXdXc_5rCIQil95PiNn9P4 Accessed on: 2022.

**(16) Sansiya, P. (2013).** Women in Informal Sector (A sociological inquiry). *International journal of research in social sciences And humanities, (3),* 112-120.

Retrieved from:
https://www.ijrssh.com/admin/upload/Dec_2013_Preeti%20Sansiya.pdf.Accessed on: 2022.

**(17) Sharma, K. (2012).** Role of women in informal sector in India. *Journal of humanities and social science, 4*(1), 29-36. .

Retrieved from: http://iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol4-issue1/D0412936.pdf Accessed on: 2022.

**(18) Soebyakto, B. & Armansyah (April 2016).** Migrant women working at informal sectors: empirical study in Kuto Batu village. Ilir Ti-

mur Ii Palembang city, *International journal of humanities and social science, 6*(4),125-137.

Retrieved from: http://repository.unsri.ac.id/14502/1/migrant_women_working_at_informal_sectors-_empirical_study_in_kuto_batu_16.pdf. Accessed on: 2022

**(19) Ziyae, B., Sadeghi, H., Nejad, M., &Tajpour, M. (2021).** A framework of urban entrepreneurship for women breadwinners. *Journal of foresight, 23* (5), 597-609.

Retrieved from: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/FS-12-2020-0137/full/pdf.Accessed on: 2022.